



جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

دور التشخيص المالي كأداة لتقدير المخاطر المالية بالمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات للعمال الأجراء وكالة عين تموشنت

CNAS

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

إشراف الأستاذ:

أ.ملوح محمد

من إعداد الطالبتين:

■ بورعدة اسمهان

■ برحيل القتال صفاء

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

رئيسا	جامعة بلحاج بوشعيب-عين تموشنت	أ.بن ميمون ايمان
مشرفا و مقررا	جامعة بلحاج بوشعيب-عين تموشنت	د. ملوح محمد
عضوا مناقشا	جامعة بلحاج بوشعيب-عين تموشنت	أ.بن زعيمة فاطمة الزهراء

السنة الجامعية : 2023 – 2024

الإهداء

لكل بداية نهاية و لكل دمعة ابتسامة
مرت السنوات و تحقق الحلم
اللهم لك الحمد حتى ترضى و لك الحمد اذا رضيت و لك الحمد بعد
الرضى سبحانك لاعلم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم و الصلاة
و السلام على سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم
أهدي هذا النجاح إلى علة كياني ,إلى من رسمت البسمة على شفاهي
إلى بسمة العمر " أمي "
صفقي فأبنتك أصبحت خريجة.
إلى الكتف الذي لا يميل سندي بعد الله و سبب تقدمي في الحياة إلى
حبيبي الغالي " أبي "
إلى أعلى ما منحني الدنيا و من شاركهم أفراحي و أحزاني إخوتي
"عبد السلام" و " محمد "
إلى توأم روحي "صفاء"

صفاء

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ما سلطنا البدايات إلا بتسييره وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه وما حققنا الغايات إلا بفضل الله الذي وفقنا لتتضمن هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية.

أهدي ثمرة نجاحي إلى:

من قال فيهما الله تعالى "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا".

صدق الله العظيم.

إلى من جعل الله الجنة تحت قدميها وسهلت لي شدائد بدعائها. "امي"

إلى من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل وعلمني أن الدنيا كفاح سلاحها العلم والمعرفة "أبي"

أطال الله في عمركما.

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتد ومن عرفت معهم معنى الحياة "إخوتي"

حفضهم الله.

إلى ركيزتي عند الشدائد "فضيلة" سندي ومسندي أتمنى لها التوفيق.

إلى أجمل صدفة من ألف إختيار "صديقتي"

اسمهان

شكر

بعد بسم الله الرحمن الرحيم.

قال الله تعالى " لئن شكرتم لأزيدنكم"

قال صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

فشكر والحمد لله حتى يبلغ منتهاه.

نحمد الله أن وفقنا وجعل لنا مقعد علم ينير به طريقنا ويثبت به أقدامنا وبتوفيقه لإتمام هذا العمل ومهد طريق لأن أكون بينكم لأناقش موضوعي هذا.

ومن بعده يطيب أن أشكر والدينا الكريمان على ما قدماه في هذه الحياة بارك الله في عمريهما وأثقل ميزان حسناتهما.

كما أنني أقدم أسمى آيات من شكر و العرفان إلى من قال فيه "كاد المعلم أن يكون رسولا" الذي تفضل بقبول الإشراف على عملي الأستاذ الفاضل "ملوح محمد" الذي لم يحرمانا من مساعدته ونصائحه المنارة ذات فائدة في تحديد ماهية موضوع الدراسة فأسأل الله أن يجازيه خير الجزاء.

كما أشكر كل عمال عمال وكالة الصندوق الوطني لتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء خاصة قسم المحاسبة المالية على حسن إستقبالهم وإرشادهم.

ونتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى السادة الأساتذة أعضاء اللجنة المناقشة على قرائتهم للمذكرة وقبولهم مناقشتها راجيا من الله أن يبلغهم الجنة ويرزقهم فضله وينزلهم مراتب الأنبياء. ولا ننسى أن نتوجه بالشكر والتقدير إلى جميع أساتذة جامعة بلحاج بوشعيب، وفي النهاية يسرنا أن نتقدم بشكر إلى كل من مد لنا يد العون من قريب وبعيد على إنجاز هذا العمل.

ملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأساليب و الأدوات ومحاولة تطبيقها على مؤسسة التأمين والضمان الإجتماعي في تشخيص الوضعية المالية ودورها في تحديد المخاطر المالية بالمؤشرات والنسب المالية وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: المؤسسة خلال سنوات الدراسة 2019_2020. غير متوازنة ماليا. اهم المخاطر المالية التي واجهتها المؤسسة هي مخاطر السيولة، ومخاطر التمويل. **كلمات المفتاحية:** التشخيص المالي، المخاطر المالية، التأمين ، ضمان الإجتماعي ، القوائم المالية

Absract :

This study aimed to identify methods and tools and try to apply them to the Insurance and Social Security Institution in diagnosing the financial situation and its role in determining financial risks using financial indicators and ratios. This study reached several results, the most important of which are:

The institution during the study years 2019–2020. Financially unbalanced. The most important financial risks that the institution faces are liquidity risks and financing risks

Keywords: Financial diagnosis, financial risks, insurance, social security ,Financial Statements

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
II-I	الإهداء
III	كلمة شكر و عرفان
IV	المستخلص
VI	فهرس المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
أ - ج	مقدمة
1	الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية التشخيص المالي
3	المطلب الأول: عموميات حول التشخيص المالي
6	المطلب الثاني: أدوات و أساليب التشخيص المالي
9	المطلب الثالث: مقومات و نتائج التشخيص المالي
12	المبحث الثاني: علاقة التشخيص المالي بالمخاطر المالية
12	المطلب الأول: مفهوم الخطر و المخاطر المالية
22	المطلب الثاني: أساليب تحديد و تقدير المخاطر المالية
31	المطلب الثالث: القيمة المضافة للتشخيص المالي في تقدير المخاطر المالية
35	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
35	المطلب الأول: الدراسات الوطنية
36	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية
37	المطلب الثالث: أوجه التشابه و الإختلاف بين الدراسات السابقة و الدراسات الحالية
38	خلاصة الفصل
39	الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

40	تمهيد
41	المبحث الأول: : تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة
41	المطلب الأول: : لمحة و تعريف الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء و المخاطر التي يغطيها
42	المطلب الثاني: مهام و نشاط المؤسسة
44	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة
48	المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية
48	المطلب الأول: :دراسة الهيكل المالي للمؤسسة
49	المطلب الثاني: التشخيص المالي من خلال القوائم المالية
62	المطلب الثالث: :نتائج لتقدير المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية
64	خلاصة الفصل
66	خاتمة
70	المراجع

قائمة الجداول

رقم الصفحة	العنوان	الرقم
16	التغير في معدل الفائدة ووضعية المؤسسة تجاهها ومخاطر المرتبطة بكل الوضعية	1
47	جدول الميزانية المالية المختصرة للصندوق جانب الاصول خلال الفترة 2020_2019	2
48	جدول الميزانية المالية المختصرة للصندوق جانب الخصوم خلال الفترة 2020_2019	3
50	رأس المال العامل الصافي الإجمالي	4
51	رأس المال العامل الصافي الإجمالي	5
51	إحتياج رأس المال العامل BFREX	6
52	إحتياج رأس المال العامل BERHEX	7
52	إحتياج رأس المال العامل الصافي الإجمالي	8
53	إحتياج رأس المال العامل الصافي الإجمالي ط2	9
54	الخزينة	10
55	سيولة العامة	11
56	سيولة المختصرة	12
57	سيولة الجاهزة	13
58	نسبة التمويل الدائم	14
58	نسبة التمويل الخاص	15
59	نسبة الاستقلالية	16
60	نسبة القابلية للسداد	17
61	نسبة المردودية الاقتصادية	18
61	نسبة المردودية المالية	19

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	العنوان	الرقم
7	ادوات التشخيص المالي	1
11	خطوات التشخيص المالي	2
28	كيفية تجسيد الرأس المال العامل الصافي الإجمالي كيفية تجسيد الرأس المال العامل الصافي الإجمالي	3
47	الهيكل التنظيمي	4
55	منحنى يوضح نسب تطور المؤشرات التوازن المالي الوظيفي	5
60	منحنى بياني يوضح نسب التمويل	6

مقدمة

تمهيد:

تعتبر المؤسسة الاقتصادية النواة الرئيسية والقلب النابض لأي إقتصاد، وعاملا مهما في تطوره، ونظرا لتواجدها في محيط يتميز بالمنافسة الشديدة والبقاء فيه للأقوى خاصة في ظل العولمة مما جعل المؤسسات الاقتصادية تتعرض لتعرض للعديد من المخاطر المالية نتيجة لطبيعة نشاطها والخدمات التي تقدمها لعملائها والتي تهدد إستمراريتها وبقائها.

كما تعد المخاطر المالية بأنها الضرر المباشر المتوقع للنشاط المرتبط بالمؤسسة الاقتصادية، بسبب وقوع أحداث طبيعية، سياسية، بشرية... إلخ، وفي حالة حدوثه ينتج عنه خسائر مؤثرة قد تؤدي إلى عدم الإستمراريتها

وهنا تحتاج المؤسسة الاقتصادية إلى ما يسمى بتقدير المخاطر، لتمكين الإدارة من التعامل مع ما يمكن أن تتعرض له من مخاطر وأزمات وصعوبات يمكن أن تعرقل مسارها الإقتصادي و المالي.

حيث يعتبر موضوع تقدير المخاطر المالية من المواضيع ذات أهمية بالغة والذي يدور مفهومه حول إمكانية الحد منها من خلال التعرف عليها وتحديد نوعها ومحاولة معالجتها.

تواجه المؤسسات الاقتصادية تحديات كبيرة وتطورات ملحوظة في النظام والأساليب المستخدمة في تقدير المخاطر المالية المتزايدة بفعل العوامل الداخلية المرتبطة بتسيير الأنشطة المالية، ومجموعة من العوامل الخارجية ذات أثر على هذه الأنشطة، ومن أهم التقنيات التي تستخدمها المؤسسة الاقتصادية في إتخاذ قراراتها المتعلقة بالمخاطر المالية نجد التشخيص المالي الذي يعتبر من أنسب الوسائل و الأدوات في معرفة وضعية المؤسسة وتقدير مخاطرها من خلال إستخراج نقاط القوة والضعف ذات الصيغة المالية وبالإعتماد على المعطيات المتعلقة بمحيط المؤسسة من أجل إعطاء صورة حقيقة عن وضعية المؤسسة الاقتصادية، يعتمد المسير في تشخيصه على مجموعة من المؤشرات والنسب المساعدة في العملية المالية ومن خلال ما توفره من بيانات وأرقام ودلالات تساعد في التحليل الجيد والفعال في تقدير المخاطر المالية التي تواجهها المؤسسة.

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

فيما يكمن دور التشخيص المالي في تقدير المخاطر المالية في المؤسسة الصندوق الوطني للعمال
الأجراء وكالة عين تموشنت؟

مقدمة

ولإحاطة أكثر وابرار معالم إشكالية هذه الدراسة يمكن طرح تساؤلات الفرعية التالية:
ماهي العلاقة التشخيص المالي بالمخاطر المالية؟

كيف يمكن إستخدام التشخيص المالي في تحديد المخاطر المالية بمؤسسة التأمين وضمان
الإجتماعي؟

ومن خلال كل ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في تساؤل الرئيسي التالي:

فرضيات الدراسة :

يسعى البحث للإجابة على الأسئلة المطروحة للإجابة على التساؤلات الموضوعية قمنا بصياغة الفرضيات
التالية:

الفرضية الاولى: تكمن العلاقة بين التشخيص المالي و المخاطر المالية من خلال تتبع مراحل إدارة
المخاطر المالية.

الفرضية الثانية: يتم إستخدام المؤشرات و النسب المالية كأداة لتشخيص المالي في تحديد المخاطر المالية
لمؤسسة الصندوق الوطني للتأمين والضمان الإجتماعي.

أسباب إختيار الموضوع

- يرجع سبب أختيار هذا الموضوع إلى مايلي:
- الميول و الإهتمام الشخصي بالمواضيع المالية.
- معرفة أهم أدوات التشخيص المالي التي تستخدم في تقدير المخاطر
- موضوع يدخل في صميم التخصص
- الإطلاع على الواقع المؤسسة تأمين والضمان الإجتماعي.

أهداف الدراسة:

تسعى دراستنا إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مفهوم التشخيص المالي وأهم أهدافه والدور الذي يلعبه عند تطبيق أدواته على المؤسسات
الإقتصادية.

- محاولة الوقوف على واقع تطبيق التشخيص المالي في مؤسسة الصندوق الوطني للتأمين والضمان الاجتماعي.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها:

تحديد دور التشخيص المالي كأداة لتقدير المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

كيفية تقدير هذه المخاطر كونها أكثر المخاطر الحساسة لما لها من تأثيرات على الوضعية المالية للمؤسسة. إعطاء معلومات تخدم الدراسة بشكل عام و الباحثين بشكل خاص.

حدود الدراسة :

حدود مكانية: من خلال محاولة إسقاط الجانب النظري للدراسة، على جانبها التطبيقي، قمنا بتحديد الحدود المكانية المتمثلة في مؤسسة الضمان الاجتماعي بعين تموشنت.

حدود زمانية: من أجل الوصول إلى إحاطة عميقة بموضوع البحث، وإثبات أو نفي صحة الفرضيات من عدمها، قمنا بدراسة وتحليل ومتابعة مستمرة لمتغيرات البحث للفترة الزمانية الممتدة 2019-2020.

حدود الموضوعية: من أجل توطين مفاهيم ومتغيرات البحث، ركزنا على أحدث المفاهيم والخصائص التي تم التوصل إليها في كل من التشخيص المالي والمخاطر المالية من خلال دمج هذين المتغيرين وربطهما بطبيعة العلاقة التأثيرية بينهما بصفة تعكس دور التشخيص المالي في إدارة المخاطر المالية، وذلك كون الأساليب القياسية المعتمدة في معالجة مثل هذه المواضيع تركز في مجملها على مخاطر الأوراق المالية والسوق المالي، عكس موضوع بحثنا هذا الذي عند إسقاطه على القطاع الاقتصادي في الجزائر وجدنا أنها ضعيفة الاستخدام.

منهج الدراسة

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة والتحقق من الفرضيات، وقصد الإلمام والإحاطة بجميع الجوانب المتعلقة بالموضوع وتحليل أبعاده، تم إتباع المناهج التي تتناسب مع طبيعة وأهداف الدراسة وهي: إتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لما تقتضيه الدراسة من وصف وتحليل مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بكل من التشخيص المالي والمخاطر المالية في المؤسسات الإقتصادية. وإستخدمنا أيضا أسلوب دراسة حالة من خلال تشخيص واقع المخاطر المالية عن طريق إجراء تحليلات مالية كإستنتاج للمؤشرات المالية ومحاولة تحديد مدى امكانية استخداماتها في مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي.

من أهم الأدوات المستعملة في البحث:

- الكتب والأبحاث، والدراسات المتخصصة في موضوع البحث.
- مذكرات ومطبوعات.
- مجلات علمية متخصصة.
- مواقع إلكترونية من الانترنت.
- الأساليب والمؤشرات والنسب المالية.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على المعلومات المالية الخاصة بالمؤسسة الإقتصادية.
- قلة المراجع والمصادر خاصة الكتب التي تربط بين متغيرات الدراسة.

هيكل الدراسة:

قصد للإلمام بجميع الجوانب المتعلقة بالموضوع وإعطاء القدر الكافي من الإهتمام بالدراسة والوصول إلى الإجابة عن الإشكالية وثبات صحة الفرضيات المطروحة من عدمها. تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة عامة وفصلين. فصل نظري وفصل تطبيقي وخاتمة عامة. وذلك على نحو التالي:

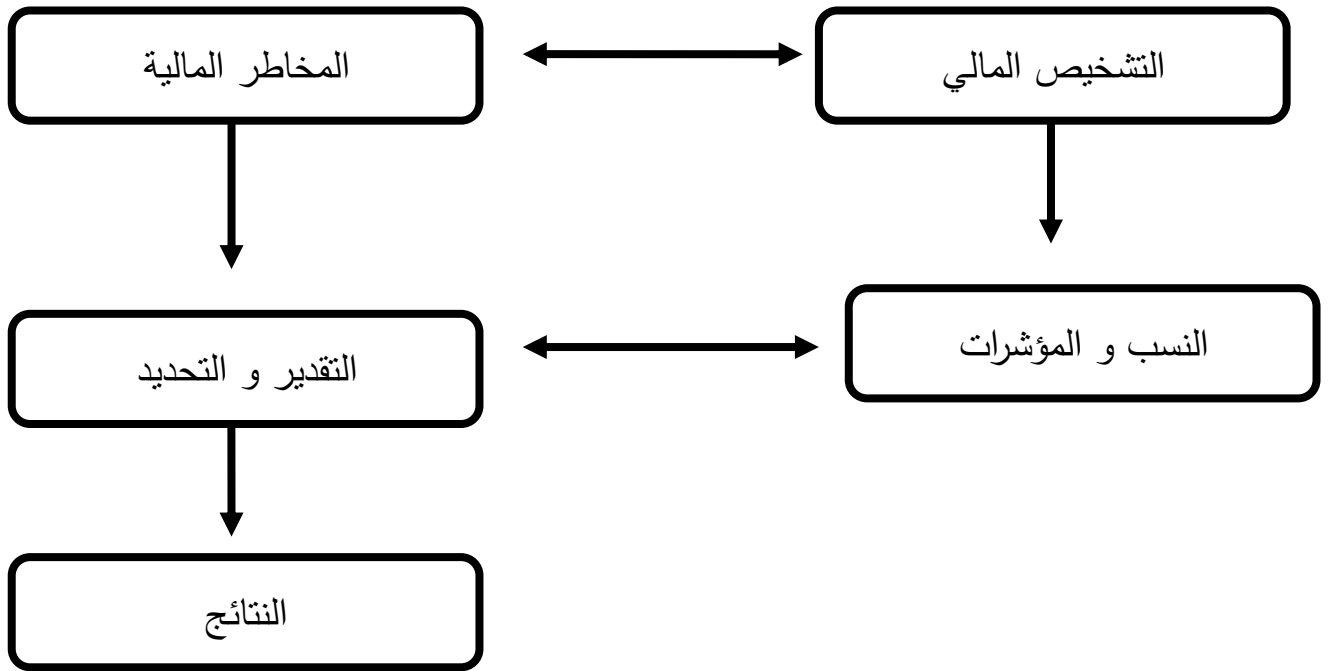
الفصل الأول: عالجنا فيه المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتشخيص المالي والمخاطر المالية حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث حيث تم تخصيص المبحث الأول لعرض مفاهيم عامة حول التشخيص المالي أما

مقدمة

المبحث الثاني يتضمن العلاقة بين التشخيص المالي والمخاطر المالية. أما المبحث الثالث خصص للدراسات السابقة.

وخيما البحث **بالفصل الثاني** خاص بدراسة حالة وينقسم الفصل إلى مبحثين ، تضمن المبحث الأول عرض بطاقة فنية للمؤسسة، حيث تم تقديم عام لمكان التبرص مدعم بهيكله التنظيمي. أما عن المبحث الثاني كان دراسة تطبيقية لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لتقدير المخاطر المالية على ضوء ما تم دراسته بالإعتماد على المؤشرات والنسب المالية.

❖ نموذج الدراسة:



الفصل الأول

تمهيد :

تعتبر المخاطر جزء لا يتجزأ من النشاط الإنساني مهما كانت طبيعته وهي في النشاط الإقتصادي أشد جلاء وأكثر وضوحاً، وقد إستمرت هذه المخاطر في تزايد مع التنوع الذي عرفته الأنشطة الإقتصادية. وإن تجاهلها يهدد أكبر المؤسسات الإقتصادية بالفعل من خلال تهديد سمعتها عالمياً، لذا يجب على المؤسسات أن تقوم بوضع إجراءات رئيسية ، وخطط بديلة تساعد في تخفيض الخسائر قدر الإمكان، من خلال ذلك نلاحظ أن عمل المؤسسات هو كتلة من المخاطر.

ولكن في أغلب الأحوال تحاول المؤسسات التخفيف من العبء المالي لما تتعرض له من مخاطر بالإعتماد على أساليب وأدوات مختلفة. ويعتبر التشخيص المالي من أهم التقنيات التي تعتمد عليها المؤسسات الإقتصادية في ذلك.

وسنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث تتضمن ما يلي:

المبحث الأول: ماهية التشخيص المالي.

المبحث ثاني: علاقة التشخيص المالي بالمخاطر المالية.

المبحث ثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: ماهية التشخيص المالي

قبل قيام المسير المالي باتخاذ أي قرار يحتاج إلى دراسة تمهيدية تتمثل في تشخيص المشكل أو الحالة، وذلك بتحليل الوضعية المالية إلى مكوناتها الأساسية ومن ثم إستنباط جوانب القوة و الضعف وكل المتغيرات التي تصف هذه الوضعية.

إن عملية التشخيص هذه والتي عادة ما تسبق مرحلة إتخاذ القرار تتجزأ إلى مرحلتين : الأولى عملية فحص داخلي للوضعية المالية و التي على إثرها يتعرف المحلل على كل الجوانب المحيطة بالمشكل المطروح، و الثانية عملية تحليلية خارجية تتمثل في تحليل مكونات محيط المؤسسة ودراسة علاقة كل عنصر بها ومن ثم مقارنة وضعيتها بعناصر المحيط.

المطلب الأول: عموميات حول التشخيص المالي.

يعدّ التشخيص المالي عملية تحليلية شاملة تهدف إلى تقييم الوضع المالي الحالي لمؤسسة ما، وذلك من خلال دراسة بياناتها المالية وتحليلها باستخدام أدوات ومؤشرات مالية محددة. يمكن هذا التقييم من تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تواجهها المؤسسة، مما يساهم في اتخاذ قرارات مالية سليمة تُعزز استقرارها ونموها على المدى الطويل ببساطة، يُمثّل التشخيص المالي بوضلةً ترشد مسار المؤسسة نحو تحقيق أهدافها المالية.

الفرع الأول: مفهوم التشخيص المالي¹:

يعرف التشخيص المالي على أنه عملية تحليل الوضع المالي وذلك بإستخدام مجموعة من الأدوات و المؤشرات المالية، وذلك من أجل إستخراج نقاط القوة و الضعف ذات الطبيعة المالية وتعتبر المعطيات المالية التي تقدمها كل من المحاسبة العامة و المحاسبة التحليلية قاعدة أساسية للتحليل، وذلك بصفتها مصدر المعلومات الرئيسية للمحلل المالي، كما تحتاج عملية التشخيص إلى معطيات حول المحيط المالي للمؤسسة والتي من المفروض أن يوفرها نظام المعلومات المالي، وهي معطيات متعلقة بالبنوك و العملاء و الموردين و المنافسين وحالة الاقتصاد ككل... الخ.

¹د الياس بن ساسي، د يوسف قريشي، د_ذهبية عبد الرحمان ، التسيير المالي - الإدارة المالية ، الطبعة الثالثة 2020، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2011، الصفحة 55.

الفرع الثاني: مراحل التشخيص المالي¹

توقف التشخيص المالي على عدة مراحل، وهي:

أ_ **مرحلة التصنيف:** تتضمن هذه المرحلة إعداد البيانات المحاسبية وتصنيفها في مجموعات متجانسة ثم دراستها التفصيلية لفهم مدلولاتها. وتشمل هذه المرحلة كذلك جمع المعلومات وتجزئتها وترتيبها وتحليل الأرقام الموجودة في الميزانية من أجل إستخراج المعلومات المالية التي تعتبر كقاعدة لإستنتاج الوضعية المالية للمؤسسة.

ب_ **مرحلة المقارنة:** في هذه المرحلة يقوم المشخص المالي بمقارنة الأرقام الجزئية بعضها البعض، ومقارنة المجموعات المحددة بالمجموعة الكلية، وتساعد هذه المقارنات على كشف العلاقات بين الأرقام ومرحلة المقارنة لا تشمل القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة لفترة محاسبية واحدة، بل تشمل أكثر من فترة محاسبية.

ج_ **مرحلة الإستنتاج:** بعد انتهاء المشخص من المرحلتين السابقتين يكشف نقاط القوة ونقاط الضعف في السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة، مع تقديم حلول لمحاولة تغيير الوضع الصعب والقضاء على نقاط الضعف إذا كانت حالة المؤسسة المالية سيئة، أما إذا كانت الوضعية حسنة فيتم إقتراح إجراءات تسمح بإستمرارها.

الفرع الثالث: الأهمية التشخيص المالي².

تمكن أهمية التشخيص المالي في تقييم الأداء وتهيئة المناخ الملائم لترشيد القرارات المالية، فهو يعتبر أداة مهمة للتنبؤ بالفشل أو العسر المالي لذلك فهو منهج لتعزيز القدرة التنبؤية، بحيث تتجلى أهمية التشخيص المالي أكثر في النتائج المتوصل إليها من خلال تطبيق هذه التقنية، ويمكن إبراز هذه الأهمية في النقاط التالية:

تحديد مدى تحقيق المؤسسة للتوازنات المالية المطلوبة

تحديد المركز المالي ودرجة الإستقلالية للمؤسسة بالنسبة لغير الممولين.

تحديد مدى تطور أو تحسن الوضعية المالية ومدى إمكانية تسديد الديون.

تحديد نسبة الكفاءة في إستعمال الموارد المالية للمؤسسة اعتمادا على مفهوم المردودية .

¹ أ_ كلتوم البز، أ_ مولود حواس ،التشخيص المالي كأداة لتحديد الخيار الإستراتيجي بالمؤسسة ، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث

و الدراسات ، العدد الثالث ،جامعة البويرة ، الصفحة 294 _ 295.

² أ_ دردوري لحسن ، التشخيص المالي ،مطبوعة في التشخيص المالي لطلبة السنة أولى ماستر تخصص مالية و حاكمية

المؤسسة و المالية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، الصفحة 11.

الفصل الأول

تحديد مستوى المؤسسة مقارنة مع المؤسسات من نفس القطاع والحجم في الاقتصاد ضمن البيئة التي تعمل فيها.

استعمال مختلف النتائج للدراسات المستقبلية لتحديد سياسة مالية جديدة أو لتغيير اتجاه المؤسسة. إتخاذ القرارات في مجال تخطيط الإستثمارات.

إمكانية السماح بالإفتراض مجدداً أو إنطلاق من هامش الإفتراض المتوفر

يسمح بتقييم الوضعية المالية من خلال تحديد نقاط القوة والضعف للشركة والكشف عن فرص الإستثمار وطرق تمويلها.

يقيم التشخيص المالي الجدوى الإقتصادية لإقامة المشاريع ومنه تقييم الأداء بعد إنشائها، ويساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع.

يعتبر أحد الدعائم التي تعتمد عليه الشركة في مواجهة المخاطر المالية على المدى القصير والمتوسط وحماية الشركة من الإنحرافات المحتملة .

الفرع الرابع: أهداف التشخيص المالي¹.

يهدف التشخيص المالي في إطار عملية مرتبة وممنهجة إلى:

- التشخيص المالي وسيلة فعالة لمعرفة الإرتباطات والعلاقات القائمة بين عناصر المؤسسة المختلفة، وعناصر الأصول والخصوم والإيرادات والتكاليف.
- توجيه الإنتباه إلى النقاط التي تستوجب الدراسة لوضع الحلول، وغالبا ما تأتي على شكل سياسات مالية وإنتاجية.
- تقييم ملاءمة الشركة في الأجل الطويل والقصير، بالإضافة إلى إتباع نتائج قواعد الإستثمار والتمويل والإستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنة والخطط المستقبلية.
- إتخاذ القرارات الصائبة في ميدان التوجيهات الإستراتيجية من خلال تزويد المسيرين الماليين بمجموعة من المعلومات.
- تحديد الإنحرافات بالأداء المحقق عن المخطط وتشخيص أسبابها.

¹بولمعالي سامية، لعبني خديجة، إستخدام أدوات التشخيص في إدارة المخاطر المالية في شركة التأمين ، دراسة حالة شركة la caat للتأمينات ، ماستر أكاديمي ، جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل الصفحة 17.

الفصل الأول

- معرفة المخاطر التي تتعرض لها الشركة وكيف يمكن لهذه المخاطر ان تؤدي إلى تأزم في الوضعية المالية وكيف تواجهها.

- فهم السلوك الاقتصادي والمالي للمؤسسة ومحاولة توقع مدى نمو الهياكل المالية عبر الزمن.

يساعد إدارة المؤسسة على رسم أهدافها وسياساتها التشغيلية ومنه يضمن لها الدقة في إعداد الخطط السنوية اللازمة.

ومنه نلاحظ ان التشخيص المالي يعتبر من دعائم الرئيسية للمسيرين الماليين داخل المؤسسة للقيام بمختلف الاجراءات في المجال المالي ويعتبر كقاعدة ضرورية على أساسها يتم اتخاذ قرارات العديد من المتعاملين مع المؤسسة خصوصا من تهمهم وضعية المؤسسة.

المطلب الثاني: ادوات واساليب التشخيص المالي¹

يهدف التشخيص المالي إلى تحديد ومعرفة نقاط القوة والضعف في الحياة المالية للمؤسسة، وذلك بإستخدام مجموعة من الأدوات والأساليب التي تتكامل مع بعضها البعض.

الفرع الاول: أدوات التشخيص المالي

يسعى المشخص المالي إلى تحديد و معرفة نقاط القوة و الضعف للجوانب المالية للمؤسسة وذلك من أجل تحسين الوضع في المستقبل وضمان استمرار التسيير الفعال، ويكون ذلك بإستخدام العديد من الأدوات المتكاملة فيما بينها وهي :

1_ تحليل الهيكل المالي: الهدف من هذا التحليل هو ضمان تمويل الإحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي و المردودية و الملاءمة المالية... الخ، وذلك إعتماذا على المنظور المالي المرتكز على منظور الذمة المالية ومبدأ السيولة والإستحقاق، أو المنظور الوظيفي المرتكز على المفهوم الوظيفي للمؤسسة و الفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

2_ تقييم النشاط والإنتاج: يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، وهي أرصدة تبين مختلف مراحل النتيجة التي تتشكل من خلالها كل من الربح و الخسارة، ومن خلالها يمكن تحديد الأسباب التي أدت إلى النتيجة المحققة، ومن ثم يمكن تصور الحلول و الاجراءات التي تبقى على الوضع أو تحسينه حسب كل حالة.

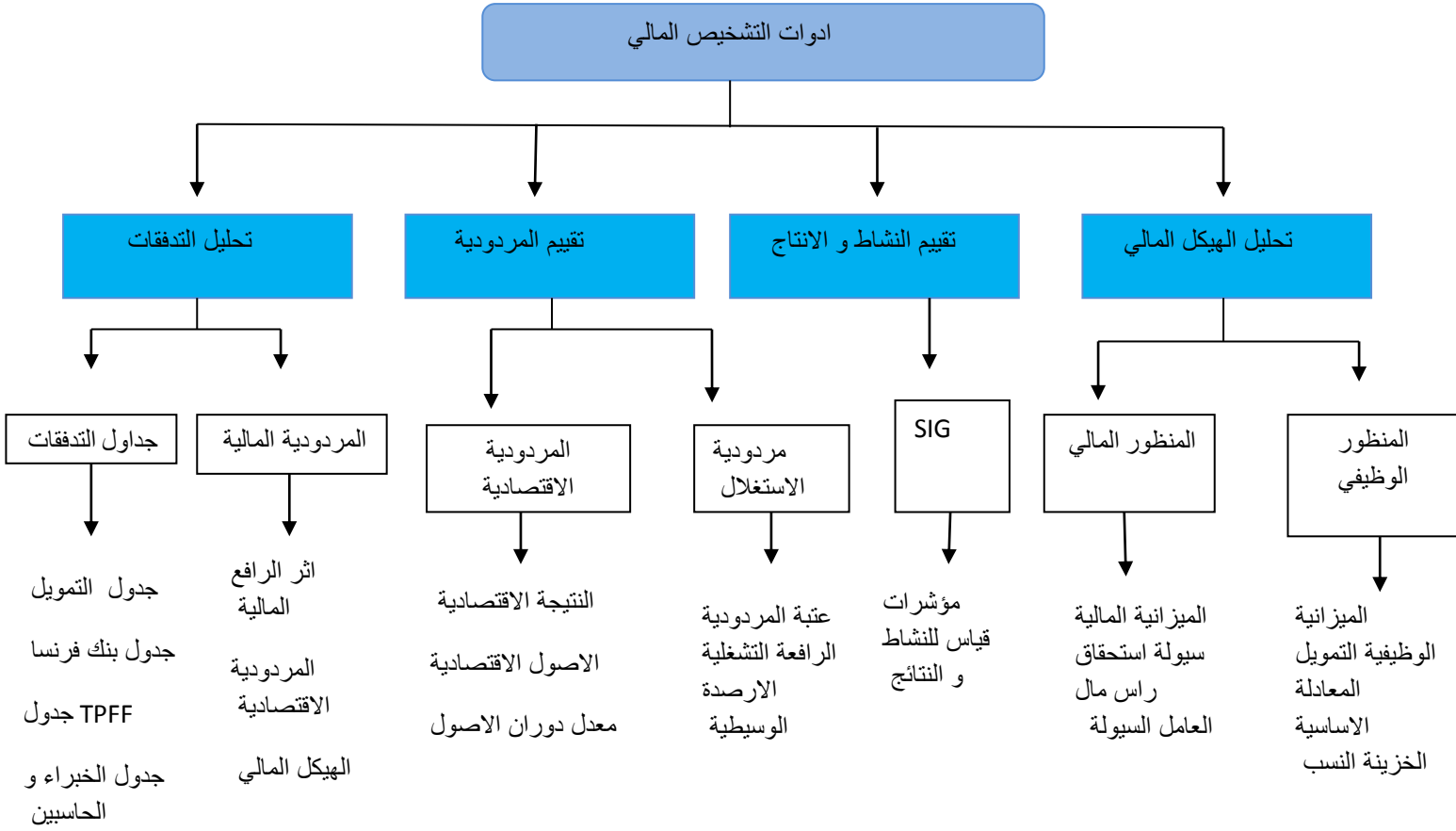
3_ تقييم المردودية: هي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهو المؤشر الاكثر موضوعية في تقييم الأداء ويمكن من خلاله اتخاذ قرارات التمويل والإستثمار وغيرها.

¹د الياس بن ساسي ، د يوسف قرشي ، د_ذهبية عبد الرحمان ، التسيير المالي - الإدارة المالية ، الطبعة الثالثة 2020 ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ،2011،الصفحة 62.

الفصل الأول

4_تحليل تدفقات المالية: يمثل التحليل الأكثر تطوراً ويمكن من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز، كما يحتوي هذا التحليل على مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي والتي تساعد في اتخاذ القرارات الإستراتيجية وتقييم وتقدير الإستراتيجية المالية المعتمدة.

شكل رقم 01 : يوضح أدوات التشخيص المالي.



المصدر : الياس ساسي ، يوسف القرشي ، التسيير المالي ، الادارة المالية ، دروس و تطبيقات ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2006 ، ص 52.

الفرع الثاني: طرق التشخيص المالي¹:

يستخدم التشخيص المالي مجموعة من الطرق والتي تستعمل لتحليل البيئة المالية الداخلية للمؤسسة، ونلخص هذه الطرق فيما يلي:

1_ التشخيص التطوري: يقوم على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية، حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة من اجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية للمؤسسة، ويركز على العناصر

¹المرجع السابق الصفحة 60

الفصل الأول

ا. **تطور النشاط:** ويعني ذلك متابعة في النشاط عبر الزمن ويكون اعتمادا على التغيير في رقم الأعمال و القيمة أو النتائج المحاسبية... الخ و منه الحكم على نمو النشاط فيما اذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة و معطيات السوق، واستنادا الى حالات النمو هل هو مرتفع أو مستقر ام منخفض، ويمكن للمشخص المالي تتبع التطور في هيكل التكاليف و الذي من المفترض أن يتناسب طردا مع تطور النشاط.

ب. **تطور أصول المؤسسة:** الأصول هي مجموع الإمكانيات المادية و المعنوية و المالية المستخدمة في ممارسة نشاطها، وتطورها يبين مستوى النمو الداخلي و الخارجي للمؤسسة ويعد مؤشرا عن وجهة الاستراتيجية للمؤسسة إذا كانت تتجه نحو النمو، البقاء او الإنسحاب من السوق.

ج. **تطور هيكل دورة الاستغلال:** يتكون هذا الهيكل من العملاء، الموردون و المخزونات وهي التي تشكل الاحتياجات المالية لدورة الإستغلال، ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن و مقارنة نموها بنمو النشاط من أجل الحكم على مستوى الإحتياجات المالية.

د. **تطور الهيكل المالي:** يتشكل الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة و المتمثلة أساسا في الاموال الخاصة و مصادر الاستدانة، وبناء على العناصر السابقة الذكر، يمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات الإستدانة و التمويل الذاتي و مساهمات الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية، وتأثير الإستدانة على المردودية... الخ.

هـ. **تطور المردودية:** تعد المردودية أحد أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي، وعليه فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري وذلك عن طريق نسبة المردودية وألية أثر الرافعة المالية.

2_ التشخيص المالي المقارن: إذا كان التشخيص التطوري يعتمد على تحليل الوضع المالي للمؤسسة و مراقبته عبر الزمن، فإن التشخيص المقارن يرتكز على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مقارنة مع مؤسسات مماثلة في النشاط، وعليه فالأساس الذي يعتمد عليه التشخيص المقارن هو الحكم على وضع المؤسسة بناء على معطيات المؤسسات الرائدة في نفس القطاع، وذلك باستخدام مجموعة من الأرصدة و الأدوات و المؤشرات المالية. المحلل المالي يهدف من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناء على التغيير في المحيط خصوصا في حالات المحيط غير المستقر.

3_ التشخيص المعياري: هو إمتداد للتشخيص المقارن ويختلف عنه في اعتماده على معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسات شاملة ومستمرة لقطاع معين من قبل مكاتب دراسات متخصصة او من قبل خبراء و محللين في البورصات ويعتمد هذا التشخيص على مجموعة من المعايير التي إعتمدت من قبل مجموعة من المؤسسات في النشاطات المختلفة.

معدل الهيكل المالي (الديون/الاموال الخاصة) للمؤسسات البنكية بقدر 8 بالمئة الديون المتوسطة وطويلة الأجل يجب أن لا تتعدى ثلاث اضعاف القدرة على التمويل الذاتي.

فرع الثالث: مقاييس التشخيص المالي¹

للتشخيص المالي أربعة مقاييس وهي:

1_المردودية: تمثل المردودية رهان بقاء المؤسسة، ولهذا يجب تقدير المستوى و التطور لكل من:

- المردودية الاقتصادية

- المردودية المالية

2_القدرة على الوفاء: وهي قدرة على تسديد ديونها في أقرب وقت وعادة ما تقيم بعدة مؤشرات مثل:

نسبة القيم القابلة للتحقيق و الجاهزة بالنسبة للديون قصيرة الاجل، التي تسمح بتقدير السيولة الحالية او الاموال الدائمة كطروحا منها الاصول الثابتة (راس المال العامل الصافي) والذي يعطي اكثر هيكلية للقدرة على الوفاء ويسمح بالاخذ بعين الاعتبار الخصائص المرتبطة بعملية النشاط.

3_الاستدامة: يسمح هذا المقياس بتقييم الاستقلالية المالية من خلال النسبة التالية :

مجموع الديون / الأموال الخاصة

4_المرونة: تعتمد المؤسسة لمواجهة التهديدات و الاخطار الغير محتملة و اغتنام الفرص على قدرتها في تحرير و تعبئة الموارد المالية، وبالتالي فانها في حاجة الى تقييم مرونتها، هذه الاخيرة هي نفس الوقت متعلقة بمدى اتساع المديونية و المحافظة على السيولة النقدية .ان هذه المؤشرات الاربعة الغير مستقلة عن بعضها البعض، فالمردودية المرتبطة بالاستدانة و زيادة الاستدانة تؤثر او تنقص من المرونة المالية

المطلب الثالث: مقومات ونتائج التشخيص المالي

يُعدّ التشخيص المالي أداةً جوهريةً لضمان استقرار وازدهار أيّ مؤسسة اقتصادية. فهو بمثابة الفحص الدقيق الذي يكشف عن صحة المؤسسة المالية، وفهم التحديات التي تواجهها، واكتشاف الفرص المتاحة لها من خلال عدة مقومات التي تساهم في تحقيق النتائج والأهداف على المدى الطويل و القصير.

اولا: مقومات الاساسية للتشخيص المالي²:

يعتمد نجاح تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة على مجموعة من المقومات والتي يمكن حصرها في النقاط التالية: ان يعتمد على استخدام اساليب وادوات تجمع بقدر متوازن بين الموضوعية والملائمة للأهداف التي تسعى اليها من

¹أ. وكاد نور الدين ، أ. خليفة الحاج ، التشخيص المالي أداة لرسم الإستراتيجية المالية للمؤسسة ، الأفاق للدراسات الاقتصادية ، العدد الأول الصفحة 129 -، 130.

²أ. دردوري لحسن ، التشخيص المالي ، مطبوعة في مقياس التشخيص المالي لطلبة السنة أولى ماستر تخصص مالية و حاكمية المؤسسة و مالية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الصفحة 17-18.

الفصل الأول

جراء عملية تشخيص المؤسسة. ومن أجل ان يحقق القائم على عملية التشخيص المتطلبات والاهداف المنشودة من هذه العملية لابد له ان يراعي العناصر التالية:

● ان تكون لديه خلفية كافية عن المؤسسة ونشاطها والمحيط الذي تنتمي اليه بنوعيه الداخلي والخارجي وما يتضمنه هذا الاخير من تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية.

● ان لا يقف المشخص عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة بل ان يركز على اسبابها واستقراء اتجاهاتها.

● ان يتسم المشخص نفسه الموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمتمثل في كشف الحقائق كما هي قبل ان يقوم بتفسيرها بشكل بمجرد بعيد عن التحيز الشخصي، من أجل ان يقوم بعدها بتقديم تقريره وما يتضمن من مؤشرات وبدائل أو حلول تخدم متخذ القرار وذلك بمراعاة التوصية بما يراه البديل الأنسب.

● ان تتمتع مصادر المعلومات التي يستلقي منها المشخص معلوماته بقدر معقول من المصادقية أو الموثوقية ولا بد ان تتسم بنوع الموازنة بين الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى

ثانيا: خطوات التشخيص المالي¹

تعني خطوات التشخيص المالي تلك المراحل العملية المتبعة في عملية التشخيص حيث تختلف هذه الخطوات من مؤسسة إلى أخرى ومن محلل لآخر وذلك حسب الهدف من عملية التشخيص، وبصفة عامة تتلخص الخطوات الرئيسية المنهجية التشخيص في نقاط التالية:

(1) تحديد الغاية من التحليل وهذا يتعلق بقرار الادارة حول ماهية العمل الذي تريده فهل تريد تقييم الاداء النهائي، ام تريد تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية كما يحدث غالبا في البنوك.

(2) بعد ذلك يقوم المشخص بجمع المعلومات المطلوبة حسب نوع التشخيص فإن كان هدف التشخيص تقييم الاداء النهائي فان المحلل يقوم بجمع بيانات عن المصروفات و الايرادات لفترة معينة و تحديد المؤشرات الرئيسية التي لها دور كبير في أداء المشروع مثل المبيعات أو الإنتاج.

(3) ثم ينقل المشخص بعد ذلك الى تحديد ادواته التي سوف يطبقها في عملية التشخيص وهذا يتعلق طبعا بالمستوى العلمي و الفني للمشخص ومدى تجربته في مجال التشخيص.

¹ بوقليح خديجة، مجدوب يمينة ، دور التشخيص المالي في تقييم المخاطر المالية في شركات التأمين ،مذكرة ماستر ،جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل ، الصفحة 09_10.

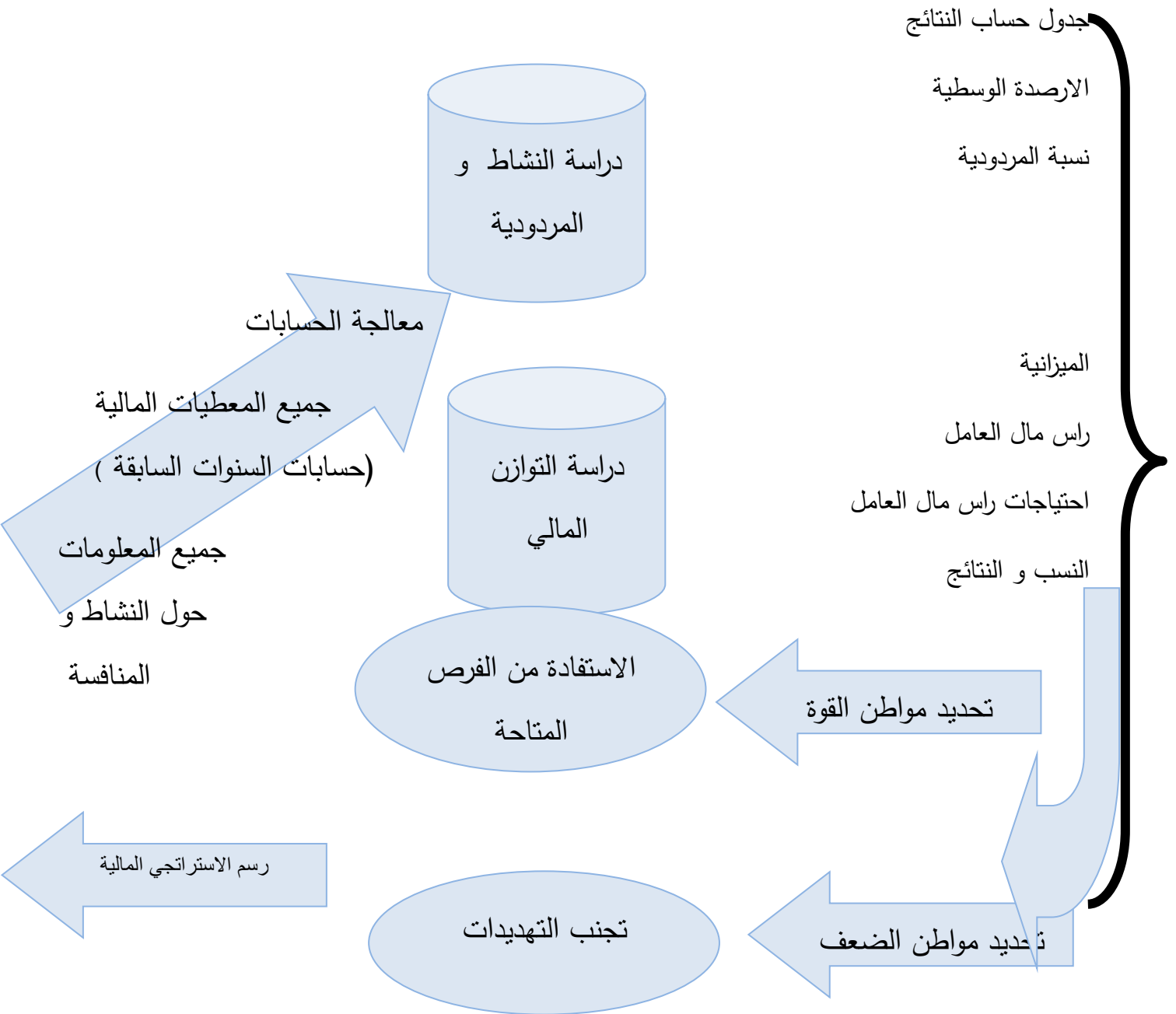
الفصل الأول

4) وهنا يقوم المشخص باستخدام البيانات ذات العلاقة من أجل الوصول إلى مؤشرات معينة يستفيد منها في عملية التشخيص.

5) بعد الوصول الى المؤشرات معينة يقوم بتشخيص هذه المؤشرات من اجل معرفة اتجاه هذه المؤشرات في المستقبل.

6) ينتهي المشخص بعد ذلك الى كتابة استنتاجاته و توصياته على شكل تقرير يقدم الى الجهة التي طلبت التشخيص

شكل رقم 02 : خطوات التشخيص المالي:



ثالثا: نتائج التشخيص المالي¹.

أكد ان الهدف من الفحص المالي هو الوصول الى نتائج مرضية و سريعة. بعد إجراء عملية التشخيص المالي وذلك من خلال الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها باستخدام أدوات مختلفة تصل هذه العملية للنتائج

نتائج التشخيص المالي الخارجي: يسمح بـ :

1. توفير المعلومات عن النتائج المالية المحصلة.

2. تقييم الوضعية المالية و مدى استعداد المؤسسة للاستدانة و قدرتها على تسديد مستحققاتها في الاجال المحددة

3. تقييم الحالة المالية ومدى ضمان مصالح المساهمين و المشتركين.

4. تقييم مكانة المؤسسة بين منافسيها و نصيبها من الاسهم في السوق المالية

5. تقييم النتائج المالية لتحسين مقدار الخزينة.

نتائج التشخيص المالي الداخلي: يسمح بـ :

تقدير المركز المالي للمؤسسة.

تحديد الاخطار (الخطر المالي او خطر الاستغلال).

اتخاذ القرارات الاستراتيجية لمستقبل المؤسسة (قرارات التمويل،قرارات الاستثمار،قرارات توزيع الارباح...الخ).

المبحث الثاني: علاقة التشخيص المالي بالمخاطر المالية.

¹أ. وكاد نور الدين ،أخليفة الحاج ، التشخيص المالي أداة لرسم الإستراتيجية المالية للمؤسسة ،الآفاق للدراسات الإقتصادية ،العدد الأول 136_137.

الفصل الأول

يعد التشخيص المالي أداة أساسية لفهم الوضع المالي المؤسسة، وتحديد نقاط قوتها وضعفها وتقييم قدرتها على تقدير المخاطر المالية. حيث تلعب المخاطر دورا هاما في تحديد نجاح أو فشل أي مؤسسة. لذلك فإن فهم العلاقة بين التشخيص المالي و المخاطر المالية أمر ضروري لضمان إتخاذ القرارات المالية السليمة.

المطلب الاول: مفهوم الخطر و المخاطر المالية.

تواجه مختلف المؤسسات مخاطر عديدة عند ممارسة اعمالها، نجدها تكتسي طابعا اقتصاديا، ماليا، تنظيميا، قانونيا، واجتماعيا، ولعل المخاطر المالية تعتبر من اهم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية، وذلك لكثرة الانماط التمويلية، وتعقد المحيط المالي من جهة، واهمية الاثار المالية التي يمكن ان تترتب عن هذه المخاطر في حالة تحققها. من هنا وجب على المؤسسات تحديد وقياس وتقدير ومتابعة هذه المخاطر، اي ادارتها قصد الحد او التقليل منها، حيث تسهم ادارة المخاطر في ضمان و استمرار تحقيق اهداف المؤسسة، فمن المؤكد ان عدم الاعتماد على ادارة المخاطر بطريقة علمية صحيحة يؤدي الى عدم تحقيق الاهداف الاستراتيجية للمؤسسة.

أولا: تعريف الخطر.

لغة: هي كلمة لاتينية تعني حدوث تغيير ما مقارنة بالحالة المستقرة أو التوازنية، أو حدوث إنحراف عن النتائج المتوقعة.

أما إصطلاحا: يمكن تعريفه على أنه إمكانية حدوث شيء ما بالصدفة مما ينتج عنه آثار إيجابية أو سلبية، كما تعتبر بأنها عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية، أي إحتمال تعرض المؤسسة إلى خسائر غير متوقعة. (هندي، 2000).

يعتبر الخطر من اهم المشاكل الحيوية التي تؤثر على المشاريع تأثيرا فعالا و لذا يجب ان نفهم و نعرف معنى كلمة الخطر بشكل علمي لأن ازدياد الخطر يتحول الى مشكلة. ان دراسة المخاطر هي موضوع عدد من العلوم الاجتماعية منها علم الاحصاء، وعلم الاقتصاد، وعلم الادارة المالية والتأمين.¹

ونظرة كل علم من هذه العلوم الى المخاطرة له خصوصياته التي تنفرد عن الاخر. حيث تعددت التعاريف الخطر نذكر فيما يلي :

يعرف الخطر على اساس انه: حالة عدم التأكد التي يمكن قياسها و هذا التعريف على الرغم من انه يعطي لوضع عدم التأكد عند الفرد اساسا لتحديد الخطر، الا انه يشترط ضرورة قياس هذه الحالة، ولكنه لا يمكن ذلك في جميع

¹أ. كلاش مريم ،أ بهلول نور الدين ، دور إدارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مجلة الاستراتيجية و التنمية ، المجلد 11 ، العدد 03 خاص (أفريل 2021) الصفحة 439.

الحالات.

عرفه البعض الآخر بأنه " عدم التأكد من وقوع خسارة معينة " و اذا كان هذا التعريف يضيف حالة عدم التأكد وجود خسارة الا انه لم يحدد نوعيتها.

وهناك من عرفه بأنه " الخسارة المادية المحتملة نتيجة وقوع حادث معين "

ويعرف ايضا : " ان الخطر هو التقلب المحتمل في النواتج، وان الخطر مفهوم موضوعي، ويمكن قياسه كميًا. وانه يخلق خسائر محتملة، حيث يمكن ان يترتب على التصرف الذي يصاحبه خطر مكاسب او خسائر ولا يمكن التنبؤ بهما سوف يحدث فعلا.

والخطر من المنظور المالي: بأنه امكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف النواتج المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع. او عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على اساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي¹.

ثانيا: مفهوم المخاطر المالية²

تعتبر المخاطر المالية من أبرز العقبات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية، وهذا ما يلزمنا بفهم المصطلح ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيه هناك عدة تعاريف للمخاطر المالية منها.

1_تعرف على أنها ظاهرة عامة ترتبط إرتباطا وثيقا بحياة الإنسان اليومية وما يقوم به من مختلف الأنشطة وينبع الخطر أساسا من عدم التأكد والذي يحيط بالفرد من كل الجوانب ويرجع عدم التأكد الذي يحيط بالفرد من كل جانب ويرجع عدم التأكد إلى مصدرين رئيسيين هما:

عدم القدرة على التنبؤ .

عدم دقة المعلومات .

2_وتعرف بأنها: الخطر الناجم بسبب اعتماد الإدارة المالية على القروض في عملية التمويل، وما تتحمله من تكاليف ثابتة، كالقائمة أو احتمالات عدم القدرة على تسديد أصل القروض في أوقات الإستحقاق، إضافة إلى قائمة ثابتة

كما يعرف بأنها ذلك الخطر الذي يتعرض له جملة الأسهم العادية، بالإضافة الى خطر الأعمال وينشأ هذا الخطر

¹ذ.بلقلة براهيم محاضرات في مقياس إدارة المخاطر ،مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس علوم التسيير تخصص إدارة

مالية ، جامعة حسينية بن بوعلي ، الشلف الصفحة 02-03.

²العمامرة عبد الباسط ، العايبي الطاهر ، منصر طارق، العمامرة فيصل ،التشخيص المالي و دوره في مواجهة المخاطر المالية

في المؤسسة الاقتصادية ،مذكرة ماستر ،تخصص محاسبة ، جامعة الشهيد حمه لخضر بلوادي ، الصفحة 14 _ 15

الفصل الأول

أساساً من جراء إعتقاد المؤسسة على مصادر تمويل أخرى، تدفع عنها تكاليف ثابتة وتقصد بها القروض والأسهم الممتازة.

3_ وتعرف بأنها: إمكانية حدوث إنحراف في المستقبل بحيث تختلف النواتج المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع، أو عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل قرار يتخذه الفرد الإقتصادي في الحاضر على أساس نتائج سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي. يمكن القول أن المخاطر المالية هي أحداث مستقبلية تؤدي إلى آثار سلبية كل أداء المؤسسات إقتصادية مما تحول دون تحقيق أهدافها أو استغلالها للفرص المتاحة.

ثالثاً: انواع المخاطر المالية¹.

تتضمن المخاطر المالية انواعاً عدة من أهمها:

أ. **مخاطر السيولة:** هي المخاطر المرتبطة باحتمال ان تواجه المؤسسة مصاعب في توفير الاموال اللازمة لمقابلة التزاماتها، وتظهر هذه المخاطر عندما لا تستطيع المؤسسة تلبية الالتزامات الخاصة بمدفوعاتها في مواعيدها بطريقة فعالة من حيث التكلفة اي انها تتمثل في عجز المؤسسة عن تدبير الاموال اللازمة بتكلفة عادية.

ب. **المخاطر الائتمانية:** تتمثل في المخاطر المرتبطة بصعوبة او استحالة تحصيل الحقوق نتيجة للوضع المالي الصعبة للمدينين.

ج. **مخاطر معدلات الفائدة:** يتعلق هذا الخطر بعمليات الاقراض و الاقتراض، بحيث يتغير هذا المعدل اثناء هذه العمليات بشكل يؤدي بالمؤسسة الى تحمل خسائر نتيجة الارتفاع للمصاريف المالية او تفويت فرص لتخفيضها او انخفاض الإيرادات المالية نتيجة انخفاض معدل الفائدة. ويكمن خطر معدل الفائدة في ان المؤسسة لا يمكنها التوقع الدقيق للتغيرات في معدل الفائدة سواء اعتمدت على معدل الثابت او المتغير فاذا اقدمت على الاستدانة بمعدل متغير فهي بذلك معرضة للمخاطر عند ارتفاع المعدل، حيث ترتفع تكاليف الاستدانة الامر الذي يتسبب في انخفاض الارباح او تحقيق الخسائر وان هي اقدمت على الاستدانة بمعدل ثابت فقد تفقد بذلك فرص الاستفادة من أي انخفاض في معدل الفائدة. ويمكن توضيح ذلك أكثر في الجدول التالي:

¹أ. فاطمة بوهلالي ، إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الإقتصادية ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، العدد الإقتصادي

(01)35، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، الصفحة 416_ 417_ 418.

الفصل الأول

جدول رقم 1 : التغير في معدل الفائدة ووضعية المؤسسة تجاهها ومخاطر المرتبطة بكل الوضعية.

التغير المحتمل في المعدل	الوضعية الممكنة	المخاطر المحتملة
ارتفاع	_ استدانة حالية بمعدل متغير _ استدانة مستقبلية _ توظيف حالي بمعدل ثابت	_ ارتفاع في تكاليف الاستدانة _ تكاليف الاقتراض ستصبح اكثر شيوعا _ لا نستفيد المؤسسة من ارتفاع معدل الفائدة
انخفاض	_ استدانة حالية بمعدل ثابت _ توظيف حالي بمعدل متغير _ توظيف مستقبلي	_ لا تستفيد المؤسسة من انخفاض معدل الفائدة _ انخفاض الايرادات المالية _ شروط التوظيف غير محفزة

د. مخاطر اسعار الصرف: تتعلق مخاطر اسعار الصرف بالأضرار التي تلحق بالنتائج المالية للمؤسسات ذات العلاقات الاقتصادية مع الخارج من جراء التقلبات في اسعار الصرف، عملات التقويم و الدفع لنشاطات تلك المؤسسات.

هـ. مخاطر الاسواق المالية: تتمثل في المخاطر الناتجة عن تأثر السوق بعوامل مختلفة كالمضاربة في الاوراق المالية و التغيرات السياسية و الحروب وغيرها مما يؤثر على سلوك المستثمر حيث ينقل هذا السلوك الى التعامل مع السوق مما يجعل الاسعار تتغير ويتأثر السوق بذلك، مما يدفع السوق الى حالات الحركة ارتفاعا او ركودا في حجم التداول حيث تكون الاسعار مرتفعة في حالة ارتفاع حجم التداول وتكون منخفضة في حالة ركود في حجم التداول و الكساد وهذه المخاطر يتأثر بها المستثمر فتكون عوائده من الاستثمار غير مستقرة.

تضاف لهذه الانواع من المخاطر المالية المخاطر التالية:

الفصل الأول

و. **مخاطر المحاسبية:** تتمثل في المخاطر المرتبطة بالفهم او الاستعمال السيئ (سواء كان ذلك بشكل متعمد او غير متعمد) للمعايير و القواعد المحاسبية مما يؤثر على جودة ، سلامة و مصداقية القوائم المالية المنجزة. ز. **المخاطر الضريبية:** تتمثل في المخاطر المرتبطة بمخالفة القواعد و التشريعات الضريبية سواء كان ذلك بشكل متعمد او غير متعمد، مما يجر المؤسسة الى تحمل خسائر في صورة عقوبات على غرار عقوبة عدم التصريح بالمدخيل او التصريح بمدخيل اقل من المدخيل المتحصل عليها، عقوبة عدم دفع المستحقات الضريبية في اجالها المنصوص عليها قانونا...الخ.

ح. **مخاطر ضعف الجهاز الرقابي:** تتعلق بالمخاطر المرتبطة بغياب او ضعف الجهاز الرقابي بالمؤسسة مما يؤدي الى العديد من الانحرافات (اخطاء، عمليات اختلاس...الخ)

ط. **مخاطر الموردين:** تتمثل في المخاطر المرتبطة بخسارة مورد هام (يجوز على نسبة هامة من اجمالي مشتريات المؤسسة) وذلك تبعا لصعوبات مالية او تدهور العلاقات التجارية معه، مما يؤثر على قدرة المؤسسة في الحصول على مشترياتها ومنه على سلسلة القيمة بها

ي. **مخاطر توقف عن النشاط:** تتمثل في المخاطر المتعلقة بالتوقف الجزئي او الكلي بشكل مؤقت او دائم لكل او جزء من أنشطة المؤسسة، بسبب عجزها على تأمين دورة انشطتها الجارية.

ك. **مخاطر هيكله التكاليف:** كما يظهر من اسمها يقصد بها مخاطر عدم التوازن في هيكل المؤسسة. هذه المخاطر ذات اثر مالي ويمكن القول انها تشكل تحدي بالنسبة للمؤسسة.

ل. **مخاطر الخطأ في الاستثمار:** تتمثل في المخاطر المرتبطة بتدهور شروط الاستغلال او التسيير الناتجة عن اخطاء في الاستثمار، مما يؤثر ولمدة طويلة من الزمن على القدرة المالية للمؤسسة.

م. **مخاطر الافلاس:** هي تلك المخاطر المتعلقة بزوال وتصفية المؤسسة بسبب عدم قدرتها على سداد ديونها المالية. وتعود اسبابها اما لسوء الادارة او اخطاء التسيير او هشاشة في الهيكل المالي للمؤسسة.

ن. **مخاطر فقدان المساهمين:** تتمثل في المخاطر المتعلقة بعدم ثبات كل او جزء من طاقم المساهمين بالمؤسسة نتيجة خلافات حول إدارة المؤسسة، عدم الرضى على الارباح او اداء المؤسسة عموما.

رابعاً: اسباب المخاطر المالية¹:

¹العمامة عبد الباسط ، العايبي الطاهر، منصر طارق ،العمامة فيصل ،التشخيص المالي و دوره في مواجهة المخاطر المالية

في المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماستر ،تخصص محاسبة ، جامعة الشهيد حمه لخضر بلواوي ، الصفحة 15 _ 16 _ 17

الفصل الأول

تتقسم اسباب المخاطر المالية الى عوامل داخلية واخرى خارجية، ويقصد بالأسباب الخارجية تلك الاسباب التي لا تقع تحت سيطرة الادارة ومن امثلتها التكنولوجيا، و الزبائن و المنافسة بالإضافة الى عوامل اخرى، اما الاسباب الداخلية، فهي تلك التي تقع تحت سيطرة الادارة ومن امثلتها : التسيير، الافراد و الاستراتيجية و المنتج و الاعلام و الاتصال. وتعتبر الاسباب الداخلية اهم من الاسباب الخارجية حيث يعزى لها حوالي 90 بالمئة من حالات الخطر مما يؤكد ان الادارة هي المسؤولة في المقام الاول عن الوصول بالمؤسسة الى حالة الخطر.

1_الاسباب الخارجية للمخاطر المالية: ترتبط العوامل الخارجية عموما بالمحيط الخارجي للمؤسسة، وهو العامل الذي له تأثير اكبر على هذه الاخيرة، ولكنه لا ينشأ عنها، فهو مجموع القوى و القرارات و القيود، التي تمارس تأثيرا على نشاط المؤسسة ونموها ولا تتمكن المؤسسة من الرقابة على كل العوامل و العناصر التي تنتمي الى هذا المحيط، ومن الاسباب الخارجية ما يلي

_ تكنولوجيا: يؤثر العامل التكنولوجي في نشاط المؤسسة تأثيرا بالغا اذ للتكنولوجيا ارتباط كبير بطرق الانتاج و العتاد المتاح، و المؤسسة مدعوة الى مسايرة التطور التقني، الذي يسمح بدرجات عالية من الكفاءة الانتاجية، ويمكن ان تتولد من تطبيق الاساليب الانتاجية القائمة بشكل اكثر فعالية، فكلما حصلت المؤسسة على خبرة اكثر في تطبيق العملية الانتاجية معينة، سوف تكون هناك فرص متاحة لتحسين الاساليب الفنية للانتاج. وان الدافع الاكبر لتبني تكنولوجيا جديدة هو زيادة الربحية، وتدعيم فرص من اجل النجاح التسويقي، بمقابلة احتياجات ورغبات المستهلكين بشكل افضل، لاجتذاب المشتريين بعيدا عن المؤسسات المنافسة، ذلك ان الابتكارات التكنولوجية المتعلقة بالمنتجات يمكنها ادخال منتجات جديدة الى السوق تتصف بخصائص اكثر جاذبية مثل سعر اقل او جودة اعلى، او خدمات اكثر بعد البيع، او قدر اكبر من تحمل او ضمان اطول، او ملاءمة احسن.

_ العملاء: يتحدد العملاء في القطاع اقتصادي ضيق او اعلى مستوى دولي، ثم ان تنوع الاسواق يؤدي الى تنوع العملاء، ويفرض على المؤسسة تنويع منتجاتها وتعددتها، ولان البيع و التسويق يتطور بتطور العلوم و تكنولوجيا العصر فان المؤسسات تبذل جهودا علمية لحسن اختيار الأسواق المستهدفة لتوزيع السلع و الخدمات، وما يتطلب هذا تحليل للاسواق، والتي تتطلب الوصول الى قرارات تسويقية، تحقق اهداف المؤسسة المتمثلة في تلبية احتياجات المستهلكين، ليس فقط من حيث جودة المنتج و الخدمات، وكسب الاسواق، بل تعددت العملية التسويقية الى ما هو اكثر من ذلك، وهو حسن اختيار الاسلوب الامثل لتسويق افكارها، وترويج وجهة نظرها فيما يتعلق بالعملية التسويقية لاشباع حاجات المستهلكين مهما كانت رغباتهم، وجنسهم، وعمرهم، وميولهم وقدراتهم الشرائية.

_ المنافسة: قد تتعرض المؤسسة لمنافسة جهوية او وطنية او دولية، بحيث ان كل نشاطاتها تكون خاضعة لهذه المنافسة، فمحيط المؤسسة على هذا المستوى يمكن ان يشكل اذن من مؤسسات اخرى تنتمي لنفس القطاع الذي

الفصل الأول

تتشط فيه، ومن المؤسسات الموردة، التي تعد ضرورية لسير المؤسسة وتطورها و إلى المؤسسات الزبونة، وتكون درجة المنافسة بين المؤسسات الحالية قوية عندما يكون :

_ نمو ضعيف لقطاع النشاط.

_ تكاليف التحول عن القطاع مرتفعة.

_ تكاليف ثابتة في القطاع مرتفعة.

_ و الحواجز التي تمنع الخروج من القاع قوية.

_ **البيئة الاقتصادية:** تشير البيئة الاقتصادية الى خصائص وعناصر النظام الاقتصادي الذي تعمل فيه المؤسسة ومن امثلتها: الدخل، الطلب، ومدى توافر عوامل الانتاج، معدلات التضخم، اسعار الفائدة، السياسات النقدية و المالية للدولة، المناخ العام للاستثمار ودورة الاعمال ومن المتغيرات الاقتصادية التي تلعب حاليا دورا ملموسا ومؤثرا على البيئة الاقتصادية للمؤسسة هو الاتجاه نحو العولمة، وتحرير الاقتصاد في كثير من الدول والاتجاه نحو الخصخصة، واتفاقيه الجهات، والسوق الاوروبية المشتركة، وتوحيد العملة الاوروبية.

_ **البيئة الاجتماعية و الثقافية:** تؤثر البيئة الاجتماعية تأثيرا كبيرا على التدفقات النقدية للمؤسسة وهذا لانها تؤثر بدرجة ملموسة في جانب الطلب على منتجات المؤسسة وكذلك على القيم و القواعد وممارسات العاملين داخل المنظمات، بالإضافة للمحيط الثقافي، وهو ما يعني مجموعة المحددات عامة لأذواق المستهلكين و القيم السائدة في هذا المجال، التي تصبغ طلباتهم لمنتجات المؤسسة وخدماتها، او ما يتطلبه من مراعاة التكوين المتاح للعمال، ومستواهم الثقافي و التعليمي، ونسبة الامية في المجتمع الذي يعيشون فيه.

يؤثر المحيط القانوني بما يفرضه من تشريعات عمل، وقانون ضرائب، ونقابات مهنية، وقوانين متعلقة بالبيئة و حمايتها، وقوانين الاستثمار والاستيراد والتصدير، والمحيط السياسي بما يمثله ايضا من هيئات وتنظيمات وافراد يجمعهم هدف اساسي هو تسيير المجتمع ككل "تأثيرا كبيرا على التدفقات النقدية للمؤسسة، وهذا ما اثبتته دراسة قام بها البنك الدولي ان المخاطر السياسية لا سيما في الدول النامية هي العنصر الاساسي عند اتخاذ القرار الإستثماري.

_ **البيئة الطبيعية:** وتشمل عناصر البيئة النابعة من الطبيعة نفسها، مثل المناخ، وطبيعة التربة، و الموارد الطبيعية المتاحة في كل دولة، والتي تؤثر بدورها على المؤسسات من حيث انها تقدم لها الفرص او التهديدات.

2_ الأسباب الداخلية للمخاطر المالية: ترتبط العوامل الداخلية بعناصر عدة ويأتي على رأس هذه العناصر الادارة بالدرجة الاولى و التي يجب ان تحتوي خبرات متنوعة، فالإدارة تسيير الاشخاص و الاموال، والمواد و الألات، و الاسواق و الوقت، فالمحافظة على بقاء المؤسسة وتحسين قدرتها التنافسية بصورة مستمرة يفترضان التقاء عنصرين

الفصل الأول

اساسيين هما احداث القدرة الكامنة لتحقيق اداة المؤسسة، وتشغيل هذه القدرة، وهما نمطين الجوهرين لعملية التسيير. وسيتم التعرض للاسباب الداخلية الاخرى وهي الافراد، والاستراتيجية، المنتجات، الهياكل والاعلام والاتصال.

_ **الادارة(التسيير):** يعرف التسيير على انه "طريقة عقلانية للتنسيق بين الموارد البشرية، المادية والمالية قصد تحقيق الاهداف المرجوة، وتتم هذه الطريقة حسب السيورة المتمثلة في التخطيط والتنظيم والادارة والرقابة للعمليات، قصد تحقيق اهداف المؤسسة بالتوفيق بين مختلف الموارد".

و التسيير يسمح للمديرين بمعرفة النتائج على مستوى مختلف النشاطات بالمؤسسة، ولهذا يجب ان يكون مرنا، متكيفا، مشجعا، وغير ممرکز وهو من عمل الادارة، لذا فهو مرتبط بالمستقبل دائما، وبما ان المستقبل يحيطه دائما التأكد المتمثل في عدم توافر كافة الحقائق و المعلومات عما يمكن ان يحدث لاحقا فان هذا يشكل بعدا هاما للرقابة في مسؤولية الادارة، وقدرة الاشخاص الموكلة اليهم ادارة المؤسسات بصورة عامة و الصناعية منها بصورة خاصة، لأنه في ضوء التأكد و الخطر يجب اتخاذ قرارات لا تظهر اثارها الا بعد مضي وقت سواء قصير ام طويل، استنادا الى قدر غير كامل من المعلومات، و على ذلك فمهما كانت قدرة الادارة من حيث الكفاءة، فان هناك دوما احتمال تجاوز النتائج المحققة لما كان متوقعا او قصورها عن ما هو مقدار، وهو الامر طبيعي في الادارة، ولكنه يتطلب بعدا اخر هاما، وهو متابعة التنفيذ و التقييم المستمر للنتائج و مرتجعة الخطط الموضوعة، وذلك في ضوء ما يتوفر من معلومات جديدة للإدارة، و الادارة الحديثة الواعية هي القادرة على فهم التغيرات، التي تحدث من حولها، وتلتقط منها ما يفيدها، ويحسن من ادائها، ويحقق النمو المستمر.

_ **الافراد:** ان الافراد العاملين، و الذين يجيدون القيمة المضافة، يجب ان يدرسوا من حيث الاجور الممنوحة لهم ومعرفة اوضاعهم النفسية والاجتماعية، وكذا عامل التغيب لديهم و مستوى انتاجيتهم، حيث تشكل الاجور عامل كبح او عامل دفع لزيادة انتاجية العمل وتحسين نوعية المنتجات او الخدمات، لذا فان احدى المهام الرئيسية للمؤسسة هي اختيار الطريقة المثلى لاحتساب اجور العمال، التي تحدث لديهم شعورا بالرضا و الارتياح اضافة طبعا للحوافز المادية و المعنوية، التي تحقق الاستدامة الدائمة للعمال و الرفع من كفاءتهم الإنتاجية

كما ان المعرفة تعد عاملا جوهريا بالنسبة للأفراد لتحسين الانتاج، ومحددا اساسيا للانتاجية، اي انه يوجد تظافر قوي بين المعرفة و القدرة الانتاجية بالاضافة الى ان المعرفة تعد معينا متجددا ودائب التنامي ولذلك فمن الضروري ايلاء مهام اكتساب معرفة منظومة مجتمعية كقوة، تتسم بالنشاط و المرونة و تكسب الافراد كفاءة و فاعلية.

_ **الاستراتيجية:** تعد الاستراتيجية في نظر بعض المهتمين بانها "تتمثل في اعداد الاهداف، و الغايات الاساسية طويلة المدى للمؤسسة، او اختيار خطط العمل، وتخصيص الموارد الضرورية لبلوغ هذه الغايات الاساسية طويلة المدى للمؤسسة، كما انها لدى احدثهم هي مجموعة القرارات المهمة للاختيارات الكبرى للمنظم، المتعلقة بالمؤسسة

الفصل الأول

في مجموعها و الرامية اساسا الى تكييف المؤسسة مع التغيير، وكذا تحديد الغايات الاساسية من اجل الوصول اليها.

وهكذا يتضح بان الاستراتيجية ترتبط بقرارات المؤسسة المهمة سواء على مستوى مالية الإنتاج، او الافراد او التسويق. وهي ترتبط بالمؤسسة و محاولة التحكم في مصيرها مع تحمل المخاطرة و المنافسة بغرض الوصول الى الهدف، ذلك ان استراتيجية المؤسسة هي اختيار الطرق و استعمال الوسائل للوصول الى الاهداف المحددة، وهي تسمح للمسير في المؤسسة بالعداد المنهجي للمستقبل، و التقدير الطويل المدى، وادارة التحكم في مصير المؤسسة وتنتج ايضا الخطر، وعدم اليقين العائد الى المحيط و عامل المنافسة.

_ المنتجات: ان المنتجات لها عمر محدد، ومتسارع مع مستوى التطور التقني، والمؤسسة التي تود البقاء مستقبلا هي التي دائمة البحث عن منتجات جديدة تحل محل المنتجات التي لم تعد مقبولة او تؤدي الى تحمل اخطار كبيرة، ذلك انه كلما كان المنتج اكثر تخصصا كلما كان الخطر الذي تتحمله المؤسسة كبيرا. وتختلف المؤسسة الانتاجية عن المؤسسة التجارية في هذا الصدد، فالمؤسسة التي تبيع ولا تقوم بأي عملية تحويل يكون الخطر الذي تتحمله صغيرا لانها لا تمول سوى دورة قصيرة المدى، في حين ان دورة انتاج طويلة المدى معناه زيادة عامل التمويل، الذي يمتد منذ شراء المواد الاولية الى بيع المنتج النهائي، إضافة إلى هذا الخطر المؤسسات التي تعاني قيود المنتج الموسمي في مرحلة الشراء (صناعة المعبطات الغذائية) او في مرحلة البيع (صناعة اللعب و الالبسة الموسمية) اضافة الى تخزين المنتجات وما تتحمله المؤسسة من خطر في ذلك.

_ الهياكل: يعتبر الهيكل هو الاسلوب الذي من خلاله تنظم الأقسام و المسؤوليات و الصلاحيات وان هيكل المؤسسة يجب ان يخدم تطور الافراد، وتحسين أدائهم، لا أن يكون عقبة لهم بدعوى الرقابة و ضرورة التسيير تستدعي ذلك. وعموما هناك تعاريف كثيرة ومتعددة لهيكل أو بنية المؤسسة. ولكن أغلبية هذه التعاريف تنفق على عنصرين أساسيين يميزانها الثبات و الدوام، اللذان يظهران في المؤسسة على اساس متغيرين اثنين يعطيان تحليلين

محوريين:

_ المحور الافقي، الذي يقابله مفهوم تقسيم العمل

_ المحور العمودي، الذي يقابله تنسيق العمل.

وحيث يتعلق المحور الافقي بمهام كثيرة تتطلب قدرات متخصصة حسب نوعية الثلاثي: السلع، الاسواق التكنولوجيا، في حين يمثل المحور العمودي مفهوم تنسيق العمل، الذي يتم في إطار سلم تدرجي، والذي يعطينا نظام السلطة المتعلق بنمط القرارات. ويمكن تعريف هيكل المؤسسة بانه يمثل كيفية توزيع المهام وممارسة السلطة، وتحديد العلاقات بين مختلف المسؤولين (يعني التنسيق)

الاتصال و الاعلام: اذا تم التحول بالحديث لنقطة الاعلام و الاتصال فانه لابد من الاشارة بان يكون هذا المجال محل رغبة اكيدة، واهتمام بالغ بالنسبة للمؤسسة ويؤكد احد المؤلفين في هذا الباب بانه" من الضروري الرغبة في الاهتمام بالمعلومات ، والأراء ، ومجالات الاهتمام الجديدة، يجب ان يتسم الجميع بروح التعلم و الرغبة في المعرفة"، ذلك ان الإدارة تستخدم المعلومات في قيامها بجميع وظائفها من التخطيط والتنفيذ والرقابة، كما ان إدارة المعلومات تعد في حد ذاتها من وظائف ضرورية فهي التي تاخذ على عاتقها توفير المعلومات اللازمة لها بالسرعة و الدقة و التكلفة المناسبة لترشيد المهام المختلفة في المؤسسة. و الاعلام يجب ان يمرر في المؤسسة في الاتجاهين من القمة للقاعدة و العكس، لان الاسوء هنا ان يلتقى اي فرد عامل معلومة عن المؤسسة من خارجها، و الاخطر ان يقطع المدير خط سير المعلومات منه للقاعدة الموجودة، فهناك من يجعل هذه الاخيرة، اي المعلومة ضمن عناصر الانتاج، التي كان يقال في الماضي بانها" الطبيعة و العمل وراس المال"، المعلومة اصبحت الان هي الاساس، فمن يملك المعلومة يملك عناصر التقدم ومن لا يملك المعلومة او من لا يستطيع استخدامها محكوم عليه بالانقراض.

المطلب الثاني: اساليب تحديد وتقدير المخاطر المالية.

اولا: أساليب مالية وقياسية¹.

هناك ادوات و وسائل لقياس المخاطر المالية التي توصف دوما بالمتغير الحساس عند اتخاذ اي قرار مالي، و اذا تمكن المستثمر من قياس المخاطر بالشكل الصحيح فانه يستطيع التمييز بين الأصول المالية ذات المخاطر العالية و المنخفضة حيث يتم انجازها فيما يلي:

1) الادوات احصائية: تعتمد على قياس درجة التشتت في قيم المتغير المالي ومن اهم هذه الادوات ما يلي:

¹بدره درويش ،دور التشخيص المالي في تسيير المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية ،مذكرة ماستر تخصص إدارة مالية

،جامعة العربي بن مهدي ،أم البواقي ،الصفحة 54.

الفصل الأول

المدى: يعتبر المدى ابط مقياس كمي لقياس التشتت، ويمثل المدى الفرق بين القيمة الكبرى و القيمة الصغرى للتدفقات النقدية المتوقعة(العوائد المتوقعة)، وكلما زاد الفرق ما بين القيمتين كان ذلك اشارة الى زيادة تشتت التوزيع الاحتمالي، الامر الذي يعني زيادة حجم المخاطر التي ينطوي عليها لمشروع الاستثماري.

التوزيعات الاحتمالية: تعتبر أداة كمية أكثر تفضيلا من مقياس المدى، وذلك من خلال تتبع سلوك المتغير المالي وتحديد القيمة المتوقعة الحدوث في كل الاحداث الممكنة.

الانحراف المعياري: هو احد مقاييس المخاطر وعدم التأكد التي تستخدم في مجال تقييم بدائل الاستثمار، ويستخدم لقياس درجة الاختلاف و الانحراف في التدفقات بالنسبة لكل بديل، وكلما كان الانحراف المعياري لأحد البدائل كبير كلما كانت المخاطرة مرتفعة و العكس بالعكس. وبحسب كما يلي:

$$= \sqrt{\delta \delta}$$

معامل الإختلاف: هو مقياس نسبي لدرجة التشتت، حيث يربط بين الخطر (مقاسا بالانحراف المعياري)، وبين العائد (مقاسا بالقيمة المتوقعة)، ولذلك يصبح معامل الاختلاف أكثر دقة من الانحراف المعياري، عند المقارنة بين عدة أصول مستقلة و مختلفة فيما بينها من حيث العائد و الخطر، أن معامل الاختلاف يعبر عن درجة الخطر لكل وحدة من العائد وكلما ارتفعت قيمته دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر .

معامل بيتا: هو مقياس لمدى حساسية قيم المتغير المالي موضع الدراسة للتغيرات التي تحدث في متغير اخر فمثلا معامل بيتا للسهم يعبر عن مدى حساسية عائد السهم للتحركات في عائد السوق. وكلما ارتفع معامل بيتا دل ذلك على ارتفاع حساسية المتغير المالي و بالتالي ارتفاع مخاطرته.

$$V = \delta \sum IR - E(R)IP$$

ثانيا: النسب المالية

من أجل تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة فإن المشخص المالي يستعمل عدة أدوات من بينها النسب المالية: **أولا- تعريف النسب المالية¹:**

تعرف النسب المالية بأنها: علاقة تربط بين بندين أو أكثر من القوائم المالية. وقد تتواجد البنود التي تدخل في إشتقاق النسب المالية على القائمة المالية نفسها كما تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين **وتعرف أيضا:** على أنها العلاقة بين القيم في القوائم المالية سواء كانت تلك قيم نفس الميزانية أو القيم المشتقة من

بدره درويش، دور التشخيص المالي في تسيير المخاطر المالية في المؤسسة الإقتصادية، مذكرة ماستر تخصص إدارة مالية¹

،جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، الصفحة 54

الفصل الأول

أكثر من قائمة مالية (الميزانية المالية، جدول حسابات النتائج، جدول حسابات السيولة). بحيث تنتج النسب المالية بواسطة قسمة أي عنصر من عناصر القوائم السابقة مع عنصر آخر، ومن أجل أن تكون النسب ذات دلالة لا بد أن تستعمل لمقارنة الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة مع:

وضعية سابقة لنفس المؤسسة وهو ما يعرف بالمعيار التاريخي

تستخدم للمقارنة مع الوضعية المالية لمؤسسة أخرى وفق معيار مقارن.

أو مع المعيار السائدة ومتعارف عليها في حقل التشخيص المالي.

1_نسب السيولة :

الغرض من ايجاد السيولة هو الوقوف على مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة إستحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الخصوم يمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما لتقييم أدائها المالي وقابليتها في مواجهة التزاماتها العاملة وديونها المالية المستحقة من خلال تحديد مقدار ما توفر لديها من نقد سائل ومن أصول قابلة للتحويل إلى نقد في مدة قصيرة و بأقل خسارة ممكنة قياسيا بتكلفة شرائها، ومعرفة مقدرة المؤسسة في مقابلة إلتزاماتها الجارية بموجوداتها المتداولة.

وتعتبر السيولة المحور الأساسي في كل سياسة مالية، إذ يمكن أن يؤدي الأمر إلى تصفية المؤسسة إذ لم تواجد ديونها الفورية حتى وإن كانت تحقق أرباحها عالية في الأجل الطويل ولقياس ذلك يقوم المشخص المالي بحساب جملة من النسب وهي كما يلي:

نسب السيولة العامة :وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة=الأصول المتداولة/الديون قصيرة الأجل.

توضح هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة بديون قصيرة الأجل، ومن المفروض أن تكون سيولة المؤسسة كبيرة كلما إرتفعت هذه النسبة لكنها تعتبر مؤشر عام لأنها لا تأخذ بعين الإعتبار سيولة مختلف الأصول المتداولة واستحقاق الديون قصيرة الأجل.

نسبة السيولة المختصرة : وتحسب وفق العلاقة التالية:

السيولة المختصرة=(أصول متداولة_المخزونات)/خصوم متداولة.

الفصل الأول

وهي عبارة عن نسبة الأصول سريعة التداول إلى الخصوم المتداولة والوصول إلى هذه النسبة ينبغي تقسيم الأصول المتداولة إلى نوعين:

أصول سريعة التداول كالنقدية والاستثمارات المؤقتة والذمم.

أصول المتداولة أقل سيولة ويمثلها المخزون السلعي وسبب استبعاد المخزون السلعي يرجع إلى أنه يحتاج لفترة زمنية حتى يمكن بيعه، كما أن هناك احتمالاً في عدم التمكن من بيعه بالمرّة بواسطة هذه النسبة تستطيع المؤسسة تحديد بماذا تستوفي المؤسسة ديونها قصيرة الأجل اعتماداً على ما تملكه من الأصول النقدية و شبه النقدية حدها الأدنى 0.3 وحدها الأقصى 0.5.

نسبة السيولة الحالية (الجاهزة). وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة الجاهزة = قيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل.

تعتبر هذه نسبة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة حيث يبين هذه نسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل بالإعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها فقط، دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزون إلى سيولة جاهزة كما يصعب عليها تحويل قيم غير الجاهزة إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق، إن ارتفاع هذه النسبة من الواحد الصحيح فهذا يعني أحد الاحتمالات الناجمة عن :

تراجع نشاط المؤسسة

نقص تجديد الإستثمارات

فائض في النقديّات غير المستغل وعرضة للتدهور في القيمة الجاهزة

2_ نسب التمويل

تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها ويكتسب المدى الذي تذهب إليه المؤسسة في الإقتراض إذ أن التمويل باستخدام الإقتراض قد يؤدي إلى زيادة ربحية المؤسسة مقارنة بالتمويل عن طريق أموال الملكية غير أنه من ناحية أخرى ثم مخاطر تتمثل في تزايد الاعتماد على القروض في تمويل أنشطة المؤسسة تتمثل في احتمال عدم قدرة المؤسسة على تسديد القروض وفوائدها الأمر الذي قد يؤدي إلى إفلاس

الفصل الأول

المؤسسة، فنسب التمويل تكتسب أهمية خاصة الأطراف المعنية بالمؤسسة. ولغرض تقييم الأداء المرتبط بمدى اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل المفترضة فإن المشخص المالي يلجأ إلى العديد من المؤشرات المالية وسوف نتطرق فيما يلي إلى أهمها:

نسبة التمويل الدائم :

يدل هذا المؤشر على نسبة التغطية المالية للأصول الثابتة بواسطة الأصول الدائمة فتسجيل نسبة موجبة (أكبر من 1) يعني وجود رأس مال عامل صافي إجمالي موجب وتغطية كاملة للأصول الثابتة بواسطة الأموال الدائمة مع تسجيل هامش أمان مالي يمكن المؤسسة مواجهة احتياجات المؤسسة عن دورة الإستغلال، أما إذا كانت هذه نسبة أقل من الواحد (سالبة) يعني وجود رأس مال عامل صافي إجمالي سالب وتمويل للأصول الثابتة بواسطة الأموال الدائمة والإعتماد على مصادر التمويل الدورية في تمويل الأصول الثابتة ويحسب وفق صيغة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة/الأصول الثابتة}}$$

نسبة التمويل الخاص.

تقيس هذه نسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها تغطية الأصول الثابتة وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كاملاً دل ذلك على أن المؤسسة تمول أصولها بواسطة أموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك والعكس صحيح وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة/الأصول الثابتة}}$$

نسبة الإستقلالية المالية:

من الطبيعي إن إستقلالية المؤسسة تتعلق بمديونيتها إذن في هذه النسبة يجب مقارنة الأموال الخاصة بالأموال الأجنبية بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الإستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة/مجموع الديون}}$$

عند دراسة هذه النسبة يجب ملاحظة:

لا يجب أن تزيد الأموال الخارجية عن الأموال الخاصة بمقدار كبير الديون طويلة الأجل تشتت قابلية التسديد لمدة طويلة مكونة للمؤسسة أي إمكانية تحقيق الأرباح مستقبلية تكفي تسديد ديونها مع الفوائد.
نسبة قابلية السداد :

إن المؤسسة في حالة وقوعها في وضعية مالية خطيرة أو وصولها إلى الإفلاس وبالتالي عدم قدرتها على تسديد ديونها، فإن حلها الوحيد والنهائي هو التصفية أي بيع موجوداتها (الأصول) لتسديد ديونها، ومن هنا ونظرا لأن أي مقرض يهتم مصير أحواله التي يهدف إلى إسترجاعها بعد الحصول من ورائها على قواعد لمدة معينة، فإنه يقوم بمقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها يستطيع قياس مدى ضمان أمواله وسيعمل في ذلك النسبة التالية:

نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الأصول

وكما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير وبالتالي حظ أكثر للحصول على ديون أخرى في حالة طلبها ويستحسن أن تكون هذه النسبة تساوي 0.5 وطبيعيا فهي أقل من 1.

3_نسب المردودية:

تعكس نسب المردودية نتائج النسب السابقة حيث أنها تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمشتريات المتعلقة بأداء الأنشطة كما أنها تعتبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالمؤسسة فبالنسبة التي تم سبق التطرق إليها تظهر بعض جوانب وإبعاد الطويلة التي يتم بها تشغيل المؤسسة أما نسب المردودية فهي تعطي إيجابيات نهائية من الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة.

الهدف من هذه النسبة هو تقدير قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح والإستمرارية في تطوير المؤسسة والسعي إلى أعلى نسب للوصول إلى نتائج جيدة مردودية أكبر وهي تتمثل فيما يلي:

المردودية المالية:

تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأدوات الخاصة المستعملة وتحيب بالعلاقة التالية:

المردودية المالية=النتيجة الصافية/الأموال الخاصة

من الأحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى لا تجد المؤسسة صعوبات في جذب المساهمين جدد إذا كانت بحاجة إلى ذلك.

المردودية الإقتصادية:

تعبّر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة بإستخدام مواردها لتحقيق الأرباح وتحسب بالعلاقة التالية:

المردودية الإقتصادية=النتيجة الصافية/مجموع الأصول¹.

2 مؤشرات المالية²:

1_الرأس المال العامل الصافي الإجمالي

يعرف الرأس المال العامل الإجمالي (FRNG) بأنه ذلك الجزء من الموارد المالية الموضوع تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة، حيث تنتج هذه الموارد المالية المستقرة إما من نشاط المؤسسة (إحتجاز النتيجة) ، و إما من حصص الشركاء (رأس المال) ، أو من الديون (ديون مالية) و تكون غير مخصصة لتمويل الإستخدامات المستقرة ،و إنما موجهة لتغطية الإحتياجات التمويلية المرتبطة بنشاط المؤسسة .كما يعرف الرأس المال العامل الصافي الإجمالي بأنه ذلك الجزء من الأصول المتداولة الممولة عن طريق الموارد الدائمة و يحسب وفقا للعلاقة التالية :

الرأس المال العامل الصافي الإجمالي= الموارد المستقرة _ الإستخدامات المستقرة

العمامرة عبد الباسط، العايبي الطاهر، منصر طارق، العمامرة فيصل، التشخيص المالي و دوره في مواجهة المخاطر المالية .¹

. في المؤسسة الإقتصادية، تخصص محاسبة، جامعة الشهيد حمه لخضر بلوادي، الصفحة 30_31_32_33_34_35

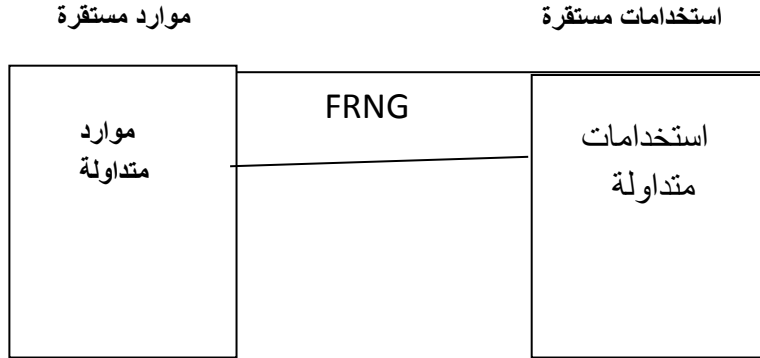
²د_ وفاء حمدوش، التشخيص المالي محاضرات و تطبيقات، ألفا للوثائق للنشر و التوزيع، جامعة باجي مختار، عنابة، 2023،

الصفحة 69_70 -71_72_73،

الفصل الأول

تسمح هذه العلاقة بإظهار إستقرار الرأس المال العامل الصافي الإجمالي ، و ذلك نتيجة لإستقرار مكوناته .

شكل رقم 03 : يوضح كيفية تجسيد الرأس المال العامل الصافي الإجمالي



2_ الإحتياج في الرأس المال العامل :

يعرف الإحتياج في الرأس المال العامل (BFR) على أنه ذلك الفارق بين الحسابات التالية والخاصة بالميزانية الوظيفية:

المخزونات والمنتجات الجارية قيد التثبيت والحقوق في جانب الأصول المتداولة (بما فيها التكاليف المعايينة مسبقاً).

الديون المتداولة (بما فيها نواتج معايينة مسبقاً)

ينقسم الإحتياج في الرأس المال العامل إلى:

- الإحتياج في الرأس المال العامل للإستغلال (BFRE) : يضم في هذا الإحتياج الحسابات المرتبطة بدورة الاستغلال، حيث تتغير مبالغ حسابات المخزونات وحقوق الاستغلال وديون الاستغلال في نفس اتجاه تغير رقم الأعمال، وبالتالي يتحدد مبلغ الإحتياج في الرأس المال العامل للإستغلال تابعاً لتغير قيمة رقم الأعمال.(CA)

ويحسب وفقاً للعلاقة التالية:

الإحتياج في الرأس المال العامل للاستغلال = الأصول المتداولة للإستغلال - الخصوم المتداولة للإستغلال

-الإحتياج في الرأس المال العامل خارج الإستغلال (BFRHE) يضم في هذا الإحتياج الجزء المتبقي من الحسابات المستقلة عن دورة الإستغلال، حيث ترتبط الحقوق والديون المتنوعة بالتكاليف والنواتج المالية أو

الفصل الأول

الاستثنائية أو تخص تلك الحسابات المتعلقة بالديون على التثبيات أو اتجاه الشركاء. تضم الحقوق المتنوعة (الأصول المتداولة خارج الإستغلال) الحسابات الآتية:

- الحقوق عن التنازل عن التثبيات.

- القيم المنقولة للتوظيف.

- حقوق على الشركاء الرأس المال المسمى غير المدفوع أما الديون المتنوعة (الخصوم المتداولة خارج الإستغلال) فهي تضم:

- ديون اتجاه موردوا التثبيات

- ديون حيازة القيم المنقولة للتوظيف

- ديون اتجاه الشركاء.

- ديون مرتبطة بالضريبة على أرباح الشركات.

- ديون مساهمة الأجراء في النتيجة.

ويحسب وفقا للعلاقة التالية:

الإحتياج في الرأس المال العامل خارج الاستغلال = الأصول المتداولة خارج الإستغلال - الخصوم المتداولة خارج الإستغلال

3_ الخزينة الصافية :

تعود عملية التسوية بين الرأس المال العامل الصافي الإجمالي والإحتياج في الرأس المال العامل للأسباب التالية

- بالنسبة لرأس المال العامل الصافي الإجمالي: يعتمد مقدار الرأس المال العامل الصافي الإجمالي على القرارات ذات الطابع الطويل الأجل، والخاصة بالسياسة الإستثمارية والسياسة التمويلية لمؤسسة مما يجعل الرأس المال العامل الصافي الإجمالي مسقرا.

الإحتياج في الرأس المال العامل : ينتج الإحتياج في الرأس المال العامل نتيجة لفوارق الأجال القصيرة بين الاعباء والنواتج ويعتبر الإحتياج في الرأس المال العامل للإستغلال المكون الأساسي، والذي يعتمد على مستوى النشاط المحدد عن طريق رقم الاعمال، وبالتالي فإن الإحتياج في الرأس المال العامل للإستغلال يتغير بصفة دورية تبعاً لتغير مستوى النشاط. وعلى إعتبار أن الرأس المال العامل الصافي الإجمالي والإحتياج في الرأس المال العامل

الفصل الأول

ينتجان من أسباب مختلفة، فإنهما يكونان مختلفان من حيث القيمة، وهنا تأتي الخزينة لتحقيق التوازن بين الرأس المال العامل الصافي الإجمالي والإحتياج في الرأس المال العامل وفقا للعلاقة التالية:

$$TR = FRNG - BFR$$

$BFRG < FRNG$ ← $TR (+)$ (المؤسسة تتوفر على متاحات)

$BFRG > FRNG$ ← $TR (-)$ المؤسسة تلجأ إلى قروض بنكية جارية

(السحب على المكشوف رصيد دائن للبنك)

2- حالات التوازن والاختلال المالي

يمكن اختصار حالات التوازن والاختلال المالي في ما يلي:

-التوازن المالي الصحي

يتحقق ذلك في الحالات الثلاثة التالية: عندما يكون مستوى الرأس المال العامل الصافي الإجمالي أكبر بقليل من مستوى الإحتياج في الرأس المال العامل ويكون حالة الخزينة موجبة إي تتوفر على فائض معقول من السيولة

المطلب الثالث : القيمة المضافة لتشخيص المالي في تقدير المخاطر المالية¹

يعتبر تحديد المخاطر جزء من عملية محددة جيدا، وهذا يضمن تحديد اكبر عدد ممكن من مخاطر، باستخدام ادوات وتقنيات لوصف و تحليل المؤسسة وبيئاتها، ومن الاساليب المعتمدة في تحديد المخاطر المالية التي تستند لمنهجية التشخيص المالي المستخدمة في الكشف عن التهديدات و المشاكل.

اساليب تحديد المخاطر المالية الخاصة بالمعاملات و العمليات:

اولا-تحديد المخاطر الائتمانية:

من بين الاساليب التي تعتمد على التحليل المالي، و المستخدمة في تحديد المخاطر الائتمانية للمؤسسات نجد:

1_ نماذج التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات

¹من اعداد الطالبتين

الفصل الأول

طور الباحثين نماذج مبنية على التحليل بالنسب المالية يمكن استخدامها لتحديد المؤسسات التي يمكن ان تكون ضمن دائرة المخاطر، كلتي تتعرض لخطر الفشل، او انها في حاجة ماسة لاعادة هيكلتها او تحسينها، وتم البحث من خلال هذه النماذج على ما اذا كان التحليل بالنسب المالية واتجاهات تغيراتها عبر الوقت يمكن استخدامها للتنبؤ بفشل المؤسسات او تحديد المؤسسات المعرضة للمخاطر.

2_ قياس سيولة ارصدة العملاء:

تقاس سيولة ارصدة العملاء بمتوسط فترة التحصيل، اي متوسط الفترة الزمنية التي تمضي منذ اتمام صفقة البيع الى ان يتم تحصيل قيمتها، ويمكن حساب متوسط فترة التحصيل بقسمة اجمالي ارصدة العملاء اي قبل خصم الديون المشكوك فيها على صافي المبيعات الآجلة، وضرب الناتج في عدد ايام السنة، وفق العلاقة التالية:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \text{ارصدة العملاء في عدد ايام السنة} / \text{صافي المبيعات الآجلة}$$

تقيس عدد الايام التي تمضي بين اخذ الائتمان التجاري و القيام بتسديده من طرف العميل، وتقارن مع سنوات السابقة وكلما كان المتوسط اعلى دل ذلك على سياسة تحصيل متشددة، وقد تكون هي السبب في عدم تحسين سرعة التحصيل، حيث طول الفترة مؤشر غير جيد قد يدل على ضعف إدارة التحصيل، ويضيع على المؤسسة فرص الاستفادة من الاستثمار هذه الاموال المجمدة لدى العملاء، والسياسة المتساهلة تؤدي الى زيادة الاموال المستثمرة في العملاء وانخفاض معدل الدوران

ثانيا-تحديد المخاطر التشغيلية:

1_ مخاطر دوران الأصول

تقيس قيمة مبيعات او ايرادات بالنسبة الى قيمة اصولها، ويمكن استخدامها كمؤشر للكفاءة التي تستخدم بها المؤسسة اصولها لتوليد الايرادات، وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الاصول} = \text{صافي المبيعات} / \text{اجمالي الاصول}$$

يوضح عدد دينارات المبيعات المحققة نتيجة كل دينار مستثمر في الاصول، وبالتالي فان انخفاض هذا المؤشر يعني عدم استخدام المؤسسة وانتفاعها من اصولها، بمعنى كلما زادت نسبة دوران الاصول زادت كفاءة المؤسسة، وعلى العكس اذا كانت المؤسسة لديها معدل دوران للأصول منخفض.

2_ معدل دوران الاصول الثابتة

الفصل الأول

تعكس مدى كفاءة المؤسسة او بشكل اكثر تحديدا مدى كفاءة فريق ادارة المؤسسة في استخدام هذه الاصول لتوليد إيرادات المؤسسة، وتحسب من خلال العلاقة التالية:

معدل دوران الاصول ثابتة=صافي المبيعات/الاصول ثابتة.

وتشير النسبة المرتفعة الى زيادة الكفاءة في ادارة استثمارات الاصول الثابتة لتوليد الايرادات بالمؤسسة، وكلما انخفضت دل على ان المؤسسة لا تستخدم قدرة وطاقة اصولها الثابتة بطريقة فعالة، وتقارن هذه النسبة مع النسب التاريخية الخاصة بها وقيم النسب من المؤسسات النظيرة او متوسط نسب للقطاع.

3_ نسبة التناسق بين الاصول:

تهدف هذه النسبة الى التعرف على معدل كل نوع من هذه الاصول مقارنة مع نوع الاخر، وهي تعبر عن اكتشاف الخلل او المشكل او التناسق وفقا لطبيعة المؤسسة الانتاجية، وتحسب هذه النسبة من خلال الصيغة الاتية:

نسبة التناسق=الاصول الثابتة/الاصول المتداولة

يتم الحكم على سبيل المثال نسبة التناسق 2 ذلك يعني ان الاستثمار في الاصول الثابتة يقدر بضعف الاستثمار في الاصول المتداولة، وتكون هذه النسبة مقبولة في المؤسسات الانتاجية، التي تعتمد في الانتاج على الاصول الثابتة، بينما في المؤسسات الخدماتية تشكل الاصول المتداولة نسبة اعلى من الاصول الثابتة

4_ القوة الايرادية:

هي قدرة المؤسسة على توليد الارباح من العمل الاساسي الذي تقوم به اي علاقة بين قدرة وحدة المبيعات على توليد الارباح وقدرة الموجودات التشغيلية على توليد المبيعات بمعدل دوران الاصول العاملة، ويمكن الحكم من خلالها الحكم على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الارباح نتيجة استثمار موجوداتها من خلال عمليات البيع، كما يمكن لهذا المؤشر المقارنة بين كفاءة اداء عدد من المؤسسات تنتمي لنفس القطاع.

الرافعة المالية:

عندما تعتمد المؤسسة على القروض كمصدر خارجي للتمويل فإن هذا المصدر يصاحبه تكلفة تتمثل بالفوائد وعندما تستخدم السندات فإنها ستدفع تكاليف تتمثل بالفائدة الكوبونية، وعند استخدام الاسهم الممتازة فإنها ستدفع تكاليف تتمثل بالأرباح الثابتة السنوية، وكلما زادت نسبة الدين الى الملكية في هيكل التمويل كلما زادت قدرة

الفصل الأول

المؤسسة على تحقيق أرباح صافية بعد الفائدة و الضريبة عند تحقيق مستوى من المبيعات يغطي العائد على الديون فان هذا الوضع سيضاعف خسائر المؤسسة.

هناك إلتزام بين مقدار المخاطر المالية ودرجة الرفع المالي اي درجة إعتتماد المؤسسة على القروض، وبسبب ذلك الإلتزام يمكن قياس المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة من حساب درجة الرفع المالي الذي يعني في مضمونه العام بان النسب المئوية للتغير في صافي العائد بعد الفائدة والضريبة في علاقته بالنسبة المئوية للتغير في صافي العائد قبل الفائدة الضريبية وعليه يحسب درجة الرفع المالي

نسبة التغير في صافي نسبة المئوية درجة الرفع المالي = نسبة التغير في صافي العائد بعد الفائدة عائد العمليات

نسب الهيكل المالي:

يتم حساب نسب هيكل رأس المال من خلال قسمة الاموال المقترضة على مجموع مصادر التمويل و حقوق الملكية حيث:

نسبة هيكل رأس المال = القروض طويلة الاجل / مجموع هيكل رأس المال

وتكشف هذه النسبة عن الأهمية النسبية للقروض طويلة الأجل في هيكل رأس المال لذا فهي تعتبر مؤشر مقبول للحكم على المخاطر المالية.

ثالثا- تحديد مخاطر السيولة:

1_ رأس المال العامل:

يتحدد رأس المال العامل بناء على التكلفة و الوقت والحجم، حيث يعتبر رأس المال العامل مقياس لسيولة المؤسسة وكفاءتها التشغيلية وصحتها المالية قصيرة الأجل، إذ يعبر مقدار الزيادة في الاصول المتداولة عن الإلتزامات المتداولة، ويستفيد المحلل من هذا المؤشر في الحكم على مقدرة المؤسسة في مواجهة الإلتزامات المتداولة المستحقة عليها، ويتم احتساب رأس المال العامل كالآتي:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الإلتزامات المتداولة.

2_ نسبة التغطية النقدية: تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية

التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية/التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

كلما ارتفعت دل على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الإحتياجات بالإلتزامات الإستثمارية والتمويلية.

3_ نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية:

التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية/التدفق النقدي الخارج للنفقات الإستثمارية توضح قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها التشغيلية لتمويل النفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على طاقتها الإنتاجية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة في أي مجال هي المفتاح للباحث لإكتشاف أسرار الموضوع الذي سيعالجه من أجل إعطاء قيمة مضافة. ولذلك إقتصرت ضروريات البحث العلمي الجيد على هذه الدراسات قبل الدخول في جوهر البحث، منعا للتكرار والإستفادة من النقاط والنتائج التي تم الحصول عليها، بما يخدم الأهداف العلمية من خلال تراكم الخبرات التجريبية كان لزاما على الباحث أن يقف على جملة هذه الدراسات التي مرتبطة بمتغيرات الموضوع.

المطلب الأول: الدراسات الوطنية

دراسة الأولى: بوقليح خديجة، مجذوب يمينة، دور التشخيص في تقييم مخاطر المالية في شركات التأمين_دراسة حالة شركة للتأمينات. مذكرة ماستر الأكاديمي في علوم التسيير تخصص إدارة مالية.

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على أدوات واليات التشخيص المالي من أجل تقييم مخاطرها المالية وقد تم الإعتماد على المنهج وصفي تحليلي.

الفصل الأول

وخلصت الدراسة إلى نتائج التالية:

أن التشخيص المالي له دور كبير في معرفة نقاط القوة والضعف للشركة من خلال تحليل البيانات المالية الموجودة فيها من أجل تجنب الوقوع في مخاطر مالية.

وأن التشخيص المالي يعتمد على مجموعة من الأساليب والتقنيات من أجل الحد من المخاطر المالية التي تواجه شركات التأمين من أجل الحفاظ على مركزها المالي وإستمرارها في السوق. إعتتماد الشركة على التشخيص المالي ساهم بشكل كبير في تقييم المخاطر المالية وكشف نقاط القوة وضعف الشركة وهذا حسب ما تبينته النتائج المتوصل إليها من خلال نسب والمؤشرات المالية التي تميزت بالإستقرار والنمو من سنة إلى أخرى. أبرز المخاطر التي تعرضت لها الشركة هي خطر عدم للسيولة وخطر الملائمة حققت هامش ربح من خلال قدرتها على تمويل إحتياجات الدورة من مواردها قصيرة الأجل

دراسة الثانية: بن ساعد أمينة، بن سلام أحلام_مساهمة التشخيص المالي في عدم إتخاذ قرار لتحسين أداء المؤسسة_دراسة ميدانية مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة تخصص مالية مؤسسة. تشير الدراسة إلى كيفية مساهمة التشخيص المالي في دعم إتخاذ القرار لتحسين أداء المؤسسة. حيث هدفت هذه الدراسة إلى الحصول على المعارف النظرية وإسقاطها على الحالة التطبيقية إضافة إلى تحديد ماهية كل من التشخيص وإتخاذ القرار وتقييم الأداء الماليين وإبراز مدى إمكانية تطبيق التشخيص المالي في المؤسسة وتقييم الأداء المالي من خلاله. ولتحقيق غاية هذه الدراسة تم الإعتتماد على أداة الإستدانة مكونة من 30 عينة تمثلت في موظفين المختصين في كل من المحاسبة والمالية والإقتصادية والقانون حيث صمم الإستبيان لجمع البيانات وتحليلها . تم الإعتتماد على المنهج الوصفي لإجراء الدراسة. وتم إختبار الفرضيات من أجل تحليل البيانات

المجمعة. من أهم الأهداف المتوصل إليها من خلال الدراسة هي: أن التشخيص المالي له دور كبير على المؤسسة الإقتصادية حيث يقوم بتحليل الوضع المالي للمؤسسة والكشف عن نقاط القوة و الضعف ، كما يساعد على إتخاذ القرارات وذلك وفق الأدوات والأساليب المستخدمة في التشخيص المالي.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

الدراسة الأولى : المؤتمر الدولي للاقتصاد التطبيقي (ICOAE2013) التحليل والتشخيص

- ريجينا أنديكينا

- رخيلة رحمتوفا تي الماي

الفصل الأول

تمحورت اشكالية الدراسة حول كيفية التحليل المالي والتشخيص للوضع الحالي لا لمشروع ، وتوقع المزيد من التطوير

باستخدام نموذج معياري ديناميكي ؟

حيث هدفت هذه الدراسة إلى تم كن مديرين تحديد وتقييم المؤشرات و بسهولة العلاقات التي تؤثر في الغالب على مؤشرات المؤسسة المتكاملة للعمليات الاقتصادية. من أهم النتائج المتوصل إليها كان الأداء والرفاهية المالية للشركة موضوعاً لعدد لا يحصى من الأبحاث في الاقتصاد والتمويل ومجالات المحاسبة. قدمت هذه الورقة التحليل المالي والتشخيص للوضع الحالي لا لمشروع، وتوقع المزيد من التطوير باستخدام نموذج معياري ديناميكي. تم إنشاء مصفوفة تشخيصية للنموذج المعياري ، وتم تحديد اتجاهات ورتب المتغيرات ، تم تحديد التسلسل الهرمي للمؤشرات التي تحتاج إلى عناية ودراسة متعمقة. بناءً على طريقة التشخيص هذه ، يمكن للمديرين تحديد وتقييم المؤشرات ومؤشراتها بسهولة العلاقات التي تؤثر في الغالب على مؤشرات المؤسسة المتكاملة للعمليات الاقتصادية

الدراسة الثانية :

A.MEZAACHE,QUELQUES ELEMENTS SENTIELS DE L'ANALYSE FIANANCIERE DE L'ENTREPRISE 2017

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح بعض العناصر الأساسية للتحليل المالي للشركة، وتم التوصل إلى أن التحليل المالي هو أسلوب تحليلي يهتم الجميع بشكل عام، وهدفه الأساسي في هذه الدراسة هو العثور على شروط التوازن المالي وقياس العائد على رأس المال المستثمر.

المطلب الثالث: أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

أولاً: أوجه التشابه

إن أغلبية الدراسات كانت تهدف إلى إبراز دور التشخيص المالي وأهميته في تحليل الوضعية المالية بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة وذلك بهدف كشف نقاط القوة والضعف في المؤسسات موضوع الدراسة لإتخاذ القرارات المالية والإدارية اللازمة والحد من المخاطر ومحافظة على سيرورة عمل المؤسسة. إتفقت جميع الدراسات ضمناً على أن التشخيص المالي هو عبارة عن عملية فحص دقيقة للحالة المالية قصد الحصول على نتائج أكثر واقعية من أجل إتخاذ القرارات الصائبة.

ثانياً: أوجه الإختلاف

الفصل الأول

ما يميز الدراسة الحالية عن السابقة الأخرى. من ناحية المنهج أختفت في تطبيق المناهج، تم الإعتماد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي وبعض الدراسات السابقة إعتمدت على المنهج القياسي في تحديد وتقدير المخاطر المالية في حين إقتصرت هذه الدراسة على المؤشرات المالية في تحديد المخاطر. من حيث العينة أجريت الدراسة في مؤسسة إقتصادية المتمثلة في مؤسسة الصندوق الوطني للتأمين. CNAS بالإضافة إلى أن الدراسات السابقة من معظمها تناولت المدرجة في السوق المالي أما هذه فقد تطرقت إلى مؤسسة عمومية خدمتية.

خلاصة الفصل:

مما سبق القول أن التشخيص المالي عملية ضرورية في المؤسسات الإقتصادية. وذلك من أجل كشف المخاطر المالية التي تتعرض لها والحد منها خلال إستراتيجيات وأساليب تقوم بها إدارة المخاطر المالية من أجل تخفيض مستوى المخاطر من جهة ومن جهة أخرى يتم التشخيص المالي بصفة دورية في الشركات أو المؤسسات وذلك عن طريق إجراءات داخلية وخارجية لشركة من أجل معرفة الفرص و إستغلالها من طرف الشركة وإكتشاف التهديدات و الصعوبات والقضاء عليها. فلتشخيص المالي يلعب دورا هاما في التسيير المالي كونه يساهم في وضع السياسات الواجب إتباعها لمعرفة الوضع المالي للشركة من خلال طرق وخطوات ضرورية لعملية التشخيص.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

تمهيد:

بعدها تطرقنا في الفصل الأول عن ماهية التشخيص المالي والعلاقة بين التشخيص و المخاطر المالية سنحاول إسقاط كل ما سبق من الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال القيام. بدراسة تطبيقية على مستوى مؤسسة الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء لولاية عين تموشنت. تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول : التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية بواسطة مؤشرات و النسب المالية مع تحليل النتائج

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة

من خلال هذا المبحث سوف نتعرف على مؤسسة دراسة الحالة مؤسسة الصندوق الوطني لتأمينات وضمان الإجتماعي.

المطلب الأول: لمحة وتعريف الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء و المخاطر التي يغطيها.

الفرع الاول : لمحة تاريخية عن الضمان الإجتماعي

تعكس المنظومة الوطنية للحماية الاجتماعية لأي بلد مستوى التطور الاجتماعي والإقتصادي. ويرتبط التطور التاريخي لأنظمة الحماية الاجتماعية ولا سيما في مجال الضمان الاجتماعي عبر العالم ارتباطا وثيقا بتاريخ مختلف الحركات الاجتماعية التي ميزت البشرية عبر العصور. ويكتسي الضمان الاجتماعي اليوم أهمية بالغة في حماية الأجراء وعائلاتهم لانعكاساته الإيجابية على توزيع الدخل القومي وعلى أداء الإقتصاد الوطني وهو ظابط عبر تاريخ تطوره .وضعية الضمان الاجتماعي غداة الإستقلال قامت القواة الإستعمارية بتنفيذ نظام الضمان الاجتماعي طبقا لذلك تم وضعه على مستوى أقليمها الوطني غداة الحرب العالمية الثانية. وقد اتم بتنوع الأنظمة التي إستندت على أسس مهنية مكيفة وفق حاجيات المستعمر، تباين الإمتيازات والحقوق والتي كانت تعمل على اقضاء الغالبية الساحقة من الشعب الجزائري، وقد كان نظاما يعتمد على خدمة المستعمر والساكنة من ذوي الأصول الأوروبية تطور المنظومة من 1962 إلى 1983 عرفت منظومة الضمان الاجتماعي بالجزائر تطورا مكثفا ومتواصلا وعلى نحو أدق منذ نيل البلاد لاستقلالها سنة 1962، مسجلة بذلك تحسنا كبيرا ونذكر وعلى سبيل المثال، التوجه نحو تعميم الحماية الاجتماعية عبر توسيع نطاقها لتشمل فئات واسعة من المواطنين .ظهرت فكرة إعادة هيكلة المنظومة إبتداءا من سنة 1963، مما قاد إلى سلسلة من الإجراءات التي أسست بدورها الإصلاحات سنة 1983 .ويتعلق الأمر بضم الصناديق القديمة للنظام العام ودمجها في ثلاثة صناديق كبرى جوهرية: وهي صندوق التأمينات الاجتماعية بناحية قسنطينة، ناحية وهران وناحية الجزائر خلال سنة 1963 .

خلال سنة 1977 أطلقت عملية اللامركزية وتمثلت في إنشاء هيئة للضمان الاجتماعي على مستوى كل ولاية هدفها تقريب المؤسسة من الخاضعين لتكون حجر الأساس في وضع شروط توحيد الضمان الاجتماعي والتي تم

الفصل الثاني

تجسيدها في مجال الأنظمة الخاصة التي تقع تحت وصاية وزارة الصحة .وقد جعلت قوانين سنة 1983 من الضمان الإجتماعي عاملا من عوامل التطور الإجتماعي وأداة مميزة لسياسة التضامن الوطني وعلى هذا النحو، تم تجسيد منظومة ضمان الإجتماعي قوية لفائدة أكبر عدد ممكن من المؤمن لهم إجتماعيا عبر سلسلة هامة من النصوص القانونية الصادرة خلال شهر يوليو سنة 1983 لتكتمل بذلك عملية شرع فيها غداة إستعادة البلاد لسيادتها.

الفرع الثاني : التعريف بالوكالة

انشأت وكالة عين تموشنت في أكتوبر 1986 بعد التقسيم الإداري لسنة 1984 تقع ب 11 شارع مغني صنديد فاطمة بلدية عين تموشنت مصنفة في الدرجة الثالثة .

المطلب الثاني : مهام ونشاط المؤسسة

أولا: مهام الصندوق

تسيير أداءات التأمينات الإجتماعية (المرض، الأمومة، العجز، الوفاة) وكذا حوادث العمل و الأمراض المهنية تحصيل الإشتراكات الرقابة و المنازعات المتعلقة بالتحصيل منح رقم تسجيل وطني للمؤمن لهم إجتماعيا و كذا أصحاب العمل المساهمة في ترقية السياسة الرامية إلى الوقاية من حوادث العمل و الأمراض المهنية تسيير الأداءات المتعلقة بالأشخاص المستفيدين من الإتفاقيات الثنائية للضمان الإجتماعي تسيير المنح العائلية لحساب الدولة إجراء الرقابة الطبية لفائدة المستفيدين القيام بالنشاطات الرامية إلى تمكين العمال و ذوي حقوقهم من الأداءات الجماعية ،على شكل إنجازات ذات طابع صحي و إجتماعي تسيير صندوق المساعدة و النجدة إبرام إتفاقيات مع مقدمي العلاج إعلام المستفيدين و اصحاب العمل بحقوقهم و بالتزاماتهم تنظيم الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء

ثانيا: المخاطر التي يغطيها الصندوق

1_التأمين على المرض

الفصل الثاني

يحق للعمال على التعويضات المختلفة المتعلقة بالمرض، هذه التعويضات تتعلق بالمؤمنين و ذويهم (ذوي الحقوق) و يمكنهم من الاستفادة من العلاجات المباشرة دون مقابل و ذلك وفقا للاتفاقيات المبرمة بين الضمان الإجتماعي و ممثلي الأطباء، الصيدليات، المؤسسات العلاجية و عمال سلك الشبه طبي

2_ التامين على الأمومة

تشمل الأداءات العينية للتأمين على للأمومة كفالة المصاريف المترتبة على الحمل و تبعاته حيث يغطي المصاريف الطبية و الصيدلانية، مصاريف الإقامة بالمستشفى للأم و الطفل المولود يتم من خلالها التكفل بمصاريف العلاج الصحي، و تعويض أيام العطل المرضية و عطلة الأمومة حيث لا تمنح الأداءات العينية إلا إذا كان الدواء موصوفا من قبل الطبيب

3_ التامين على العجز:

تم الإحالة على العجز وفق الشروط التالية :

الإصابة بعجز أو مانع عن العمل أو الكسب بنسبة على الأقل تساوي 50% عدم بلوغ السن القانونية للتقاعد تبرير مدة عمل محددة.

4_ التامين على الوفاة:

تسدد مصالح الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء رأس مال الوفاة إلى ذوي حقوق المؤمن له اجتماعيا و هم :

- الزوج
- الأطفال المتكفل بهم
- الأصول المتكفل بهم

يجب أن يكون المؤمن له اجتماعيا قد عمل 15 يوما خلال الثلاثة أشهر التي سبقت تاريخ الوفاة

5_ حوادث العمل:

يستفيد من ذلك فئة المؤمنين من فئة العمال الأجراء أو شبه الأجراء تلاميذ مؤسسات التعليم التقني والتكوين المهني، الطلاب، اليتامى اللذين يدخلون ضمن حماية الشباب من الحوادث... إلخ.

6_ الأمراض المهنية :

يطلق إسم الأمراض المهنية على بعض الأمراض التي تكون ظروف العمل سببا فيها. و يطبق عليها نفس الأحكام التي تسير حوادث العمل إلا فيما يخص التصريح بها , إذ أنه يستوجب على المصاب التصريح شخصيا و ليس من طرف صاحب العمل , و تم تحديد مدة التصريح من 15 يوم إلى ثلاثة أشهر على الأكثر إبتداءا من تاريخ الكشف الطبي و تشخيص المرض.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة

إن الهيكل التنظيمي للوحدة ما هو إلا وسيلة للإعلام يمكننا من خلاله معرفة تقسيم العمل والتركيب السلمي الإداري من حيث تباين دوائر والمصالح و فروع الشركة وسنعرض أهم هذه الفروع فيما يلي :

1_ المدير:

- تنظيم وتنسيق ومراقبة أنشطة الوكالة
- متابعة المهمات الإشرافية
- المحاور المباشر للوكالة أمام السلطة الرقابية

1_1 المديرية الفرعية:

المديرية الفرعية للأداءات مسؤولة عن رصد إدارة استحقاقات التأمين الإجتماعي لحوادث العمل والأمراض المهنية ومزايا الأسرة والممضي قداما في دفع مدفوعات الشركاء المتعاقدين، ولا سيما المستوصفات الصيدلانية والأطباء المعالجين وعيادات غسيل الكلى ومؤسسات المستشفيات الخاصة بالولادة ومشغلي النقل الطبي، أخصائيو النظارات والمنتجعات الصحية والمعدات وجمعيات الأطفال المعاقين ذهنيا والمراكز الطبية الإجتماعية من خلال هياكل الدفع المختلفة التي تشمل الخدمات التالية:

- الخدمات عالية الخطورة
- خدمة التعاقد
- خدمة الدفع من طرف الثالث
- خدمة الإعانة العائلية

1_2 : المديرية الفرعية للتحويل و منازعات التحويل المسؤولة عن :

الفصل الثاني

- تسجيل أرباب العمل.
- تسجيل العاملين باجر المنتسبين إلى الضمان الاجتماعي.
- تحصيل مساهمة الضمان الاجتماعي المخصصة لتمويل الضمان الاجتماعي للعاملين بأجر.
- التقاضي المتعلق باسترداد اشتراكات الضمان الاجتماعي.

3_1 : المديرية الفرعية للمراقبة الطبية :

- إقامة الفحوصات الطبية بناء على معالج الأداءات
- مراقبة المتعاقدين مع CNAS
- الشيكات الطبية للحساب بين (صناديق CNR)
- المشاركة في المهمات التي تتطلب رقابة طبية إدارية

4_1 : المديرية الفرعية للعمليات المالية مسؤولة عن :

- ضمان التنفيذ والتسليم للعمليات المالية ونظامها، وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها.
- مسك حسابات الوكالة.

5_1 : المديرية الفرعية للأنظمة الإعلامية المسؤولة عن :

- مراقبة التكنولوجيا فيما يتعلق بأنظمة المعلومات
- ضمان أمن تكنولوجيا المعلومات في الوكالة

ضمان صيانة أجهزة الكمبيوتر وتقديم المساعدة الفنية للتعامل معها

6-1 : المديرية الفرعية للموارد البشرية و الموارد المادية وإنجازات الأرشيف والأموال مسؤولة عن:

- ضمان إدارة الموارد البشرية في إطار الأحكام التشريعية والتنظيمية والتعاقدية المعمول بها
- ضمان عمليات التوريد الخاصة بالوكالة من حيث المستلزمات والأثاث ومواد التشغيل
- ضمان تحقيق واكتساب استثمارات الوكالة
- ضمان صيانة ممتلكات المنقولة وغير المنقولة وصيانتها وإدارة أصول الوكالة
- التأكد من إدارة المحفوظات والأرشيف.

2_ الخلايا:

1_2 : خلية الإحصائيات والتوثيق:

نتولى ما يلي:

الفصل الثاني

- جمع المعطيات و المعلومات الإحصائية لمختلف مصالح الوكالة.
- تأسيس رصيد وثائقي وتسييره في جميع مجالات نشاط الصندوق.

2_2 : خلية المراقبة الداخلية :

لمراقبة لمختلف مصالح المديرية الفرعية بصفة دورية وتتم وفق 3 نقاط:

- مهام مبرمجة وتكون وفقا لبرنامج سنوي ميّطر من طرف مسؤول خلية المراقبة الداخلية و مصادق عليه من طرف مدير الوكالة
- مهام خاصة وتكون بطلب مباشر من السيد مدير الوكالة.
- مهام موضوعية وتكون وفقا لموضوع من المديرية العامة.

2_3 : خلية المنازعات و الشؤون القانونية :

- متابعة المنازعات الخاصة بالمؤمنين لهم إجتماعيا والقضايا المدنية
- متابعة كل ملفات المنازعات الخاصة بالوكالة
- متابعة ملفات الطعن

2_4 : خلية الإصغاء الإجتماعي و الإعلام و الإتصال :

- الإستقبال، والإصغاء والتدخل للتسوية السريعة للانشغالات وفق القوانين المعمول بها توجيه ومرافقة المؤمنين لهم اجتماعيات.
- إعلام المؤمنين لهم اجتماعيا بحقوقهم وواجباتهم في مجال الضمان الاجتماعي.

2_5 : خلية الوقاية من الحوادث:

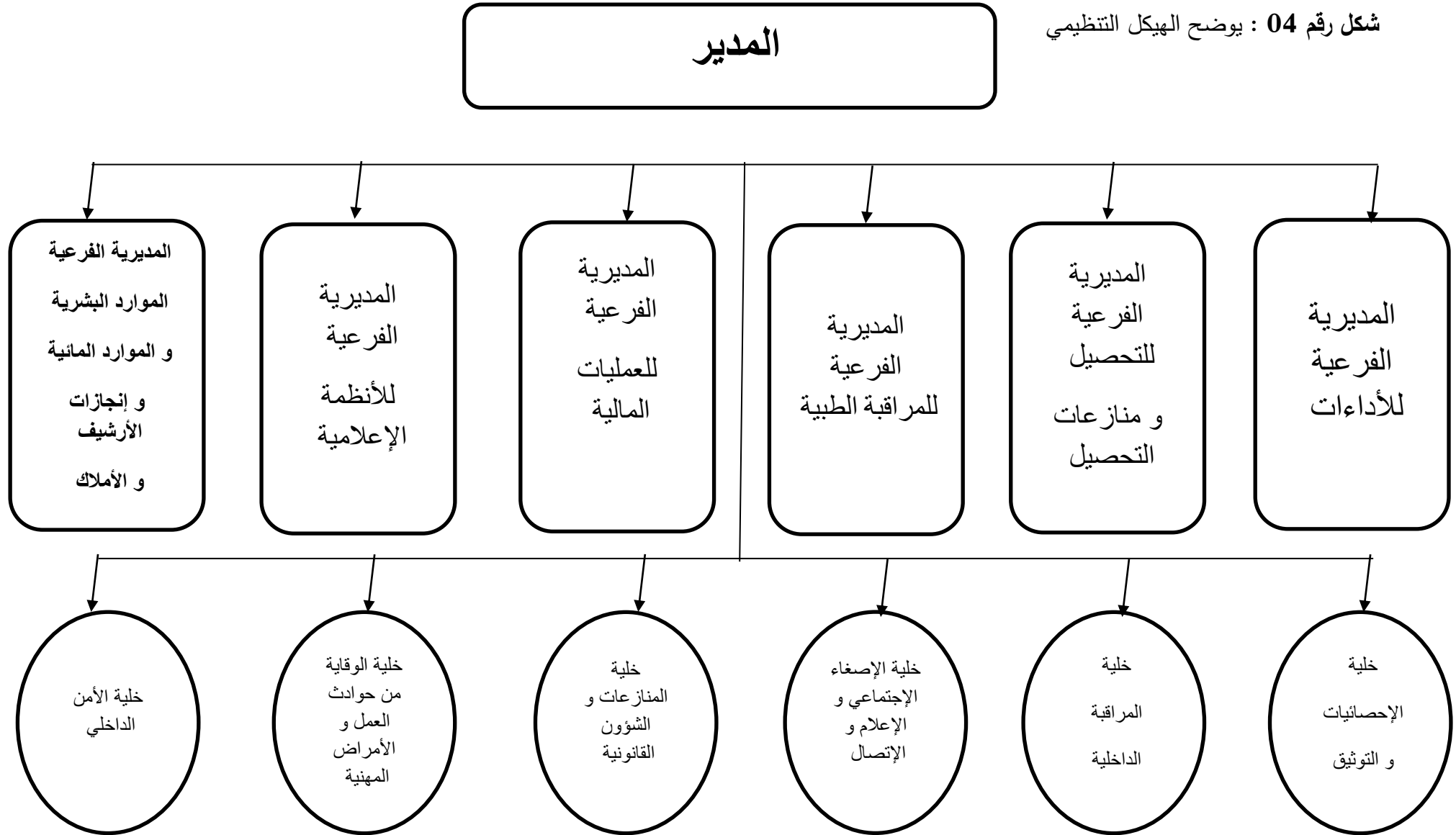
- المساهمة الفعلية في عمليات التحسيس والإعلام لتوصيل المعلومة بطريقة مبسطة وسهلة خلية الوقاية من الحوادث والعمل والأمراض المهنية.
- تنظيم المراقبات والتحقيقات قصد السهر على إحترام المستخدمين لواجباتهم في مجال الوقاية والأمن وطب العمل.

2_6 : خلية الأمن الداخلي.

- المحافظة على المنشأة الأساسية وتجهيزات الصندوق والسير العادي للنشاطات المهنية.
- إفضال أي محاولة إعتداء أو تدمير أو تهديم تستهدف المنشآت الأساسية و التجهيزات و المستخدمين و المستعملين.
- إتخاذ جميع التدابير الإستعجائية بخصوص الإنقاذ في الأماكن أو الحواف المباشرة للصندوق.

الفصل الثاني

شكل رقم 04 : يوضح الهيكل التنظيمي



الفصل الثاني

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية.

سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة الهيكل المالي المؤسسة الذي تم في عرض وتحليل الميزانية المالية الصندوق الوطني وتأمين للضمان الإجتماعي خلال السنوات (2019-2020). وتشخيص وضعيتها المالية بواسطة النسب و المؤشرات المالية وإستنتاج نتائج لتقدير المخاطر المالية.

المطلب الأول : دراسة الهيكل المالي للمؤسسة (عرض الميزانية المالية للمؤسسة)

تُعدّ الميزانية المالية أداةً أساسيةً لفهم الهيكل المالي للمؤسسة، حيث تُقدم صورةً شاملةً لأصولها والتزاماتها. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مكونات الميزانية المالية للمؤسسة، بما في ذلك جانب الأصول و جانب الخصوم.

أولاً: جانب الأصول:

جدول رقم 02 : الميزانية المالية المختصرة للصندوق جانب الاصول خلال الفترة 2019_2020

البيان	2019	2020
اصول غير جارية	61679066708,64	64140531400,61
اصول الاستغلال	10024867791	11024760487
اصول خارج الاستغلال	9304860944,22	7702867267,43
اصول الخزينة	3829270797,51	4164789697,75
مجموع اصول جارية	23158999533,09	22892417452,54
مجموع الاصول	84838066241,73	87032948853,15

المصدر: اعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة

تحليل جانب الاصول:

من خلال الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول خلال السنتين 2019_2020 نلاحظ أن المؤسسة عرفت استقرار نسبي في قيمة الأصول الغير الجارية بنسبة 72.70% في سنة 2019 لترتفع نسبتها قليلا ب73.69% في سنة 2020 و ذلك راجع أساسا لجائحة كورونا، أما بالنسبة للأصول الجارية فقد عرفت انخفاضا في قيمة

الفصل الثاني

اصول الإستغلال و أصول خارج الإستغلال و كذلك الخزينة بنسبة قدرت ب %27.03 سنة 2019 لتزداد إنخفاضا في سنة 2020 بنسبة 26.30%.

ثانيا: جانب الخصوم:

جدول رقم 03 : الميزانية المالية المختصرة للصندوق جانب الخصوم خلال فترة 2020_2019

2020	2019	البيان
48709750406,48	47623501774,60	خصوم غير جارية
32423794634,30	31104913589,44	خصوم الاستغلال
5899157244,63	6109305865,14	خصوم خارج الاستغلال
246568,01	265012,55	اصول الخزينة
38323198446,67	37214484467,19	خصوم جارية
87032948853,15	84838066241,73	مجموع الخصوم

المصدر: اعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة

تحليل جانب الخصوم

من خلال الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم خلال السنتين 2020_2019 ملاحظة أن المؤسسة حافظت على نسبة الأموال الخاصة مع تغيرات طفيفة أما فيما يخص الخصوم الغير جارية قدرت بنسبة 56.13% في سنة 2019 لتتخف قليلا بنسبة 55.86% في سنة 2020 أما بالنسبة للخصوم الجارية عرفت انخفاضا قدر بنسبة 43.86% سنة 2019 لترتفع بنسبة 44.03% في سنة 2020.

المطلب الثاني: التشخيص المالي من خلال القوائم المالية.

تعد قائمة الميزانية المالية إحدى أهم البيانات المالية التي تُستخدم لتقييم الوضع المالي للشركة. من خلال تحليل هذه القائمة باستخدام النسب والمؤشرات المالية، يمكن للمستثمرين والمحللين الماليين تقييم قدرة الشركة على سداد ديونها، وتحقيق الأرباح، واستخدام أصولها بكفاءة.

الفصل الثاني

أولاً: تشخيص بواسطة المؤشرات المالية.

1- رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRNG

يقع أسفل الميزانية رأس المال العامل = أمي جارية - خصوا جارية

- يعتبر رأس المال العامل الرصافي الإجمالي موتر هام جدا بحيث يعبر عن التورد المالي المال العامل صافي = FRNG طويل المدى ويتم حسابه بالعلاقة التالية:

1- طريقة اعلى الميزانية:

رأس المال العامل الصافي الاجمالي = خصوم غير جارية - أصول غير جارية.

جدول رقم 04 : رأس المال العامل الصافي الإجمالي

2020	2019	البيان
48,48709750406	60,47623581774	_ خصوم غير جارية
61,64140531400	64,61679066708	_ اصول غير جارية
-13,15430780994	04,-14055484934	FRNG (2-1)

الطريقة الثانية:

2- طريقة أسفل الميزانية:

رأس المال العامل الصافي الاجمالي = أصول جارية - خصوم جارية

الفصل الثاني

جدول رقم 05 : رأس المال العامل الصافي الإجمالي

2020	2019	البيان
22892417452,54	23158999533,09	_ اصول جارية
38323198446,67	37214484467,13	_ خصوم جارية
-15430780994,13	-14055484934,04	FRNG (2_1)

1- تحليل المؤشرات التوازن المالي:

نلاحظ من خلال النتائج التي تحصلنا عليها أن رأس المال العامل الصافي سالب في السنوات التالية : (2019-2020) وهذا يدل على أن المؤسسة لم تستطع تمويل أصولها الغير جارية بواسطة أموالها الدائمة، حيث سجل في سنة 2019 بقيمة -14055484934.04 و إنخفض في السنة الموالية 2020 بقيمة -15430780994.13 وهذا يجعل المؤسسة غير متوازنة ماليا على المدى الطويل و بالتالي فهي بحاجة إلى البحث عن مصادر التمويل إضافية . وأن المؤسسة في حالة خطر لعدم توفرها على هامش الأمان.

2- إحتياج رأس المال العامل الصافي الاجمالي :

ا_ BFRex

اصول الاستغلال - خصوم الاستغلال = BFRex

جدول رقم 06 : إحتياج رأس المال العامل BFRex

2020	2019	
110 24760487	10024867791	_ اصول الاستغلال Eex
32423754634 ,30	31 104913589,44	_ خصوم الاستغلال Rex
-21399034147,3	-21080045798,445	BFRex (1_2)

الفصل الثاني

ب_ BFR hex

اصول خارج استغلال - خصوم خارج استغلال = BFR hex

جدول رقم 07 : إحتياج رأس المال العامل BFR hex

2020	2019	البيان
7702867267,43	9 304860944, 22	_ اصول خارج الاستغلال
5899 157244,36	6109 305865,14	_ خصوم خارج الاستغلال
-18037 10023,07	3195555079,08	BFR hex (1-2)

ج_ : BFRG إحتياج رأس المال العامل الصافي الاجمالي

الأجمالي عن إحتياجات المالية المتزايدة عن الأنشطة يعتبر إحتياج رأس المال العامل الصافي الاستثنائية الرئيسية

(اصول الاستغلال + اصول خارج الاستغلال) - (خصوم الاستغلال + خصوم خارج الاستغلال)

طريقة الاولى:

جدول رقم 08 : إحتياج رأس المال العامل الصافي الاجمالي BFRG

2020	2019	البيان
18727627754,43	19329728735,22	_ اصول الاستغلال + اصول خارج الاستغلال
38322951878,66	37214219454,58	_ خصوم الاستغلال + خصوم خارج الاستغلال
-19595324124,23	-17884490719,36	BFR = (1-2)

الفصل الثاني

طريقة الثانية:

جدول رقم 09 : إحتياج رأس المال العامل الصافي الاجمالي BFRG طريقة 02

2020	2019	البيان
-21399034447,3	-21080045798,44	(BFRex)
1803710023 ,07	3195555079,08	(BFRHex)
-19595324124,3	-17884490719,361	BFRG=(1-2)

التحليل :

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن إحتياج رأس المال العامل سالب خلال السنوات المدروسة (2019 - 2019) وهذا ما يفسر أن الإحتياجات المالية أقل من الموارد التمويلية تدرك هنا أن المؤسسة ذات تسير ضعيف لأن الموارد المالية قصيرة الأجل متوفرة ومتاحة أي فائضة، بمعنى آخر فإن المؤسسة ملزمة بتعديل سياستها التشغيلية وإستثمار هذا الفائض في أنشطة تدر على المؤسسة أرباح أكثر، لأن الأموال الفائضة تعتبر متجمدة وليس من ورائها إلا أعباء إضافية تتحملها المؤسسة نتيجة الفوائد بأنواعها.

3_الخزينة:

تتمثل الخزينة الصافية في المبالغ النقدية الموجودة بحوزة المؤسسة وتحدث تصرفها خلال فترة الاستغلال، والتي تستطيع من خلالها مواجهة التزاماتها قصيرة آجل عندما يحين موعد استحقاقه وتحسب وفق علاقة تالية:

الطريقة الاولى :

خزينة الأصول - خزينة الخصوم

الطريقة الثانية:

راس المال العامل الصافي الاجمالي - احتياج راس العامل الصافي الاجمالي

الفصل الثاني

جدول رقم 10 : الخزينة

2020	2019	البيان
-15430780994,13	-14055484934,04	_ راس مال العامل FRNG
-19595324124,23	-17884490719,36	_ احتياج راس المال BFR
4164543130,10	3829005785,32	TNG(1-2)

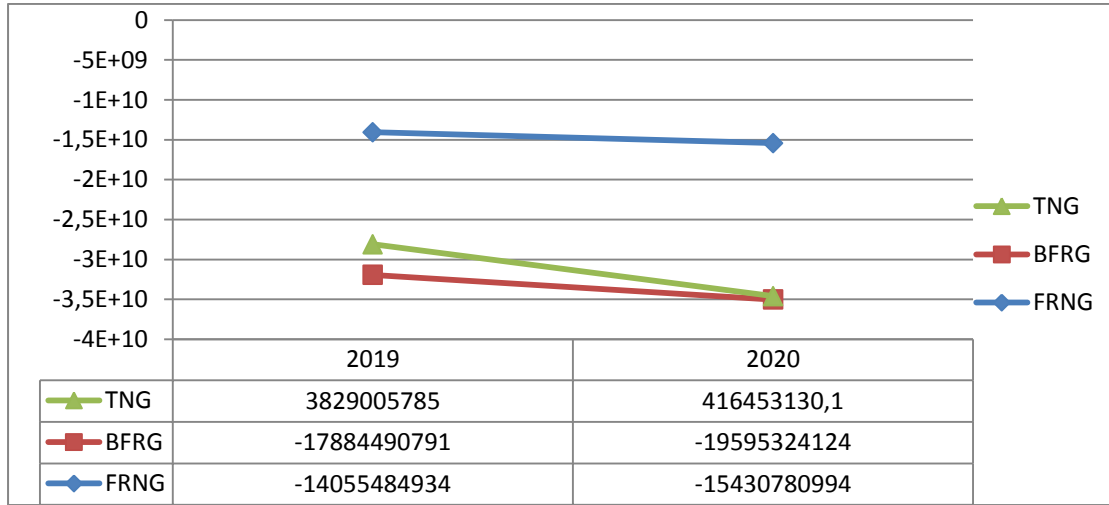
2020	2019	البيان
4164789697,75	38.29270797,51	_ خزينة الاصول
246568,01	265012,55	_ خزينة الخصوم
4164765039,74	3829005784,96	TNG(1_2)

تحليل الخزينة :

تعتبر الخزينة من أهم المؤشرات التوازن المالي حيث نلاحظ من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج أن الخزينة موجبة خلال سنوات المدروسة (2019-2020). وفي إرتفاع وهذا ما يعطي للمؤسسة أريحية ذمة مالية في مواجهة إلتزاماتها إتجاه الغير وأيضا إستطاعت أن تغطي موارد الخزينة عن طريق إستخدامات الخزينة، مما يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل إحتياجات الدورة، وهناك فائض يضم الخزينة، لكن هذا الفائض يجعل المؤسسة تقع فيما يسمى الفرصة الضائعة، لذا يجب عليها عدم تجميد هذا الفائض بل يجب أن تقوم باستغلاله في أنشطة إستثمارية أخرى.

الفصل الثاني

شكل رقم 05 : مخطط يوضح نسب تطور المؤشرات التوازن المالي الوظيفي :



المصدر: اعداد الطالبتين

تحليل :

من خلال جداول المؤشرات والمنحنى البياني أعلاه نستطيع إستخلاص أن المؤسسة غير متوازنة ماليا. لأنها لم تحقق شروط التوازن الوظيفي. بالرغم من وجود خزينة موجبة.

ثانيا: التشخيص المالي بواسطة النسب المالية

حساب نسب السيولة :

سيولة العامة : اصول المتداولة / ديون قصيرة الاجل

جدول رقم 11 : سيولة العامة

2020	2019	البيان
22892417452,54	23158999533,09	_ اصول متداولة
6751431673,81	6576541212,48	_ ديون قصيرة الاجل
3,39	3,52	سيولة العامة (2/1)

الفصل الثاني

تحليل نسبة السيولة العامة:

يجب أن تكون هذه النسبة موجبة ومساوية للواحد كلما زادت دل ذلك على الوضعية الجيدة للمؤسسة فنلاحظ أن نسبة السيولة العامة خلال السنين المدروسة ب (3.52) في 2019 وانخفضت في السنة الموالية 2020 ب(3.39) وهي مقبولة أي أن المؤسسة قادرة على تسديد ومواجهة ديونها عن طريق السيولة المتولدة من الأصول المتداولة

سيولة المختصرة: اصول متداولة - مخزون / خصوم متداولة

جدول رقم 12 : سيولة المختصرة

2020	2019	البيان
22892417452,54	23158999533,09	_اصول متداولة
0	0	_مخزون
38323198446,67	37214484467,13	_خصوم متداولة
0,59	0,62	سيولة مختصرة (1-2)/3

تحليل نسبة السيولة المختصرة:

نلاحظ من خلال النتائج المتوصل إليها أن نسبة السيولة المختصرة خلال السنتين (2019-2020) تجاوزت حدها الأقصى وهو 0.5 وهذا الأمر غير مريح .

السيولة الجاهزة : قيم الجاهزة/ ديون قصيرة اجل

الفصل الثاني

جدول رقم 13 : سيولة الجاهزة

2020	2019	البيان
12894600797,81	11566193697 ,75	_ قيم الجاهزة
6751431673,81	6576541212,48	_ ديون قصيرة اجل
1,90	1,75	سيولة الجاهزة (2/1)

تحليل نسبة السيولة الجاهزة:

تعد من أدق النسب لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل بالإعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها فقط، دون اللجوء كل قيمة غير جاهزة لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحول المخزون إلى السيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل قيم غير جاهزة إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها ، وتكون نسب السيولة الجاهزة محصورة ما بين 0.2 و 0.3.

_في هذه الدراسة نجد أنها خلال سنتين 2019 و 2020 شهدت إرتفاع كبير هذا راجع للفائض في النقديات غير المستغل وعرضة للتدهور في القيمة.

الفصل الثاني

ثالثاً: نسب التمويل

1_نسبة التمويل الدائم : اموال الدائمة /اصول ثابتة

جدول رقم 14 : نسبة التمويل الدائم

2020	2019	البيان
48709750406,48 64140531400,61	4762358177469 61679066708,64	_ اموال الدائمة _ اصول ثابتة
0,75	0,77	نسبة التمويل الدائم (1/2)

تحليل نسبة التمويل الدائم:

يقيس هذا المؤشر درجة التغطية المالية للأصول الثابتة بواسطة الأموال الدائمة فتسجيل هذه النسبة أقل من الواحد خلال سنتي الدراسة يعني وجود رأس مال عامل صافي الإجمالي سالب وتمويل نسبي للأصول الثابتة بواسطة الأموال الدائمة والإعتماد على مصادر التمويل الدورية في تمويل الأصول الثابتة.

2_نسبة التمويل الخاص : الاموال خاصة /اصول ثابتة

جدول رقم 15 : نسبة التمويل الخاص

2020	2019	البيان
39678361356,01 64140531400,61	38042746978,07 61679066708,64	_ الاموال خاصة _ اصول ثابتة

الفصل الثاني

0,61	0,61	نسبة التمويل الخاص (2/1)
------	------	--------------------------

تحليل نسبة التمويل الخاص :

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، كانت هذه النسبة أقل من الواحد و في ثبات خلال السنتين ب 0.61 ، وهذه الوضعية تدل على عدم قدرة المؤسسة على تغطية أصولها ثابتة بأموالها الخاصة بحيث اعتمدت على جزء من الديون القصيرة الأجل في تمويل أصولها الغير جارية.

نسبة الاستقلالية : اموال خاصة / مجموع الديون

جدول رقم 16 : نسبة الإستقلالية

2020	2019	البيان
39678361356,01	38042746978,07	اموال خاصة
14014245850,92	134226204236,52	مجموع الديون
2,83	2,83	نسبة الاستقلالية (2/1)

تحليل نسبة الإستقلالية المالية:

في هذه الحالة كانت النسبة الإستقلالية لسنتين 2019 و2020 ب 2.83 مما يجعل لها قدرة كافية على التسديد و الإقتراض و تمتعها بالقدرة على الوفاء بلتزاماتها. وهذا يشير إلى أن المؤسسة تتمتع بالإستقلالية المالية.

الفصل الثاني

نسبة قابلية السداد : مجموع الديون /مجموع الاصول

جدول رقم 17 : نسبة قابلية السداد

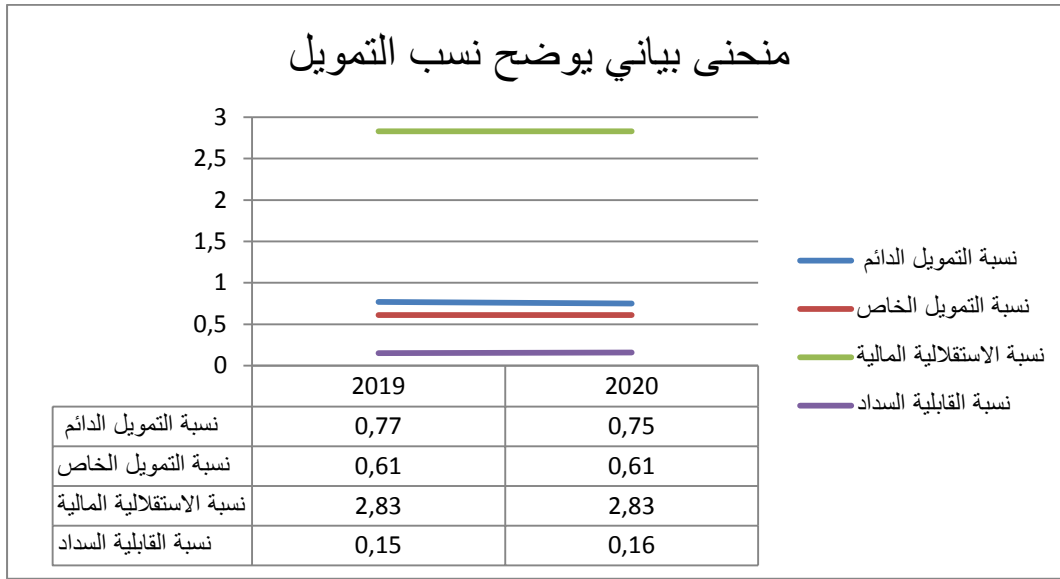
2020	2019	البيان
14014245850,92 87032948853,15	134226204236,52 84838066241,73	مجموع الديون مجموع الاصول
0,16	0,15	نسبة قابلية السداد (1/2)

تحليل نسبة قابلية السداد:

نلاحظ في هذه الحالة خلال السنتين أن نسبة قابلية السداد منخفضة قدرت ب 0.15 في سنة 2019 وارتفعت إلى 0.16 في سنة 2020 . هذا ما يدل على أن وجود ضمان أكثر لديون الغير وبالتالي حظ أكثر للحصول على ديون أخرى عند الحاجة.

شكل رقم 05 : منحني بياني يوضح نسب التمويل

الفصل الثاني



المصدر : اعداد الطالبتين

3_ نسبة المردودية الاقتصادية : نتيجة الصافية / الاصول الاجمالية

جدول رقم 18 : نسبة المردودية الاقتصادية

2020	2019	البيان
2635614377,94	2195732975,70	نتيجة الصافية
87032948853,15	84838066241,73	الاصول الاجمالية
0,03	0,02	نسبة المردودية الاقتصادية (1/2)

تحليل المردودية الاقتصادية:

تقيس هذه النسبة الربح الذي حققته المؤسسة مقابل كل دينار وظفته في استخداماتها نلاحظ ارتفاع طفيف من سنة 2019 إلى سنة 2020 وهذا راجع لكفاءة المؤسسة في تسيير مواردها.

4_ مردودية المالية :

الفصل الثاني

نتيجة الصافية / الاموال الخاصة

جدول رقم 19 : نسبة المردودية المالية

2020	2019	البيان
2635614377,94	2195732975,70	نتيجة الصافية
39678361356,01	38042746978,07	الاموال الخاصة
0,06	0,05	مردودية المالية (1/2)

تحليل المردودية المالية:

تقيس هذا المؤشر قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح انطلاقاً من أموال الشركاء، وأن خلال سنة 2019 حققت نسبة المؤشر 0.05 أما في 2020 ارتفعت الى 0.06 هذا ما يدل على أن المؤسسة حققت مؤشراً جيداً وراجع إلى كفاءة المؤسسة في تسيير مواردها.

المطلب الثالث: نتائج تقدير المخاطر المالية في المؤسسة الإقتصادية

عد دراستنا لمختلف الهيكل المالي المؤسسة وتحليل الميزانية توصلنا إلى أهم النتائج لتقدير المخاطر المالية خلال سنوات (2019_2020) بعد دراستنا للميزانية المالية لمؤسسة الصندوق الوطني لتأمينات وضمن الاجتماعي إستنتجنا أهم النقاط والتي تتمثل في:

1_ مؤشرات التوازن المالي:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي سالب في السنة 2019 وهذا راجع إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل إستخداماتها المستقرة إنطلاقاً من مواردها الدائمة. و إرتفع كذلك في السنة الموالية بقيمة سالبة و هذا يجعل المؤسسة غير متوازنة مالياً و بالتالي فهي بحاجة إلى مصادر التمويل إضافية وهذا يدل على عدم توفرها على هامش أمان. من أجل تسديد التزاماتها وتغطية استخداماتها.

الفصل الثاني

-إحتياج رأس المال العامل صافي الإجمالي سالب في السنتين وكذلك في إرتفاع مما يفسر أن احتياجات المالية أقل من الموارد التمويلية ، وهذا يعود على المؤسسة بأنها ذات تسيير ضعيف لأن الموارد المالية قصيرة الأجل متاحة و بالتالي فإن المؤسسة ملزمة بتغير سياستها التشغيلية

-خلال سنتي الدراسة خزينة مؤسسة ضمان الإجتماعي موجبة ، وهذا يعني امكانية تغطية احتياجات الاستغلال دون اللجوء إلى قروض.مما يستدعي الإعادة النظر في:إذا كانت أكثر من اللازم تعتبر أموال معطلة على المؤسسة إعادة استثمارها من أجل الرفع من المردودية المؤسسة.

2_النسب المالية:

حققت المؤسسة السيولة العامة في سنتي الدراسة سيولة عالية أي أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها ومواجهة ديونها القصيرة الأجل

أما فيما يخص السيولة المختصرة فقد تجاوزت حدها الأقصى في السنتين وهذا الأمر غير مريح. نسبة السيولة الجاهزة في سنوات الدراسة كانت مقلقة لأنها شهدت ارتفاعا وهذا راجع للفائض في النقديات غير المستغل و عرضة للتدهور في القيمة

فيما يخص نسب التمويل فقد حققت المؤسسة محل الدراسة نسب أقل من الواحد مما يفسر نسبة التمويل وجود رأس مال عامل سالب وتمويل نسبي للأصول الثابتة بإعتماد على مصادر التمويل الدورية في تمويل الأصول، ونسب التمويل الخاص في ثبات خلال سنوات الدراسة فهذه الوضعية تدل على عدم قدرة المؤسسة على تغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة بحيث اعتمدت على جزء من الديون في تمويل أصولها الغير جارية.

أما نسب الإستقلالية المالية فقد حققت مؤسسة الصندوق التأمينات والضمان الإجتماعي خلال سنتين ثبات في القيمة مما يجعلها تتمتع بالوفاء على إلتزاماتها

نسبة قابلية السداد حققت المؤسسة خلال السنتين نسبة قابلية السداد منخفضة قدرت ب 0.15 في سنة 2019 وارتفعت 0.16 في سنة 2020 . هذا ما يدل على أن وجود ضمان أكثر لديون الغير وبالتالي حظ أكثر للحصول على ديون أخرى عند الحاجة.

3_نسب المردودية :

الفصل الثاني

لقد حققت المؤسسة نسب المردودية (المالية و الإقتصادية) خلال سنتي الدراسة كفاءة في التسيير جيدة. من خلال النتائج المتحصل عليها في عملية التشخيص المالي لتقدير المخاطر المالية نستنتج أن المؤسسة في غير متوازنة ماليا في سنوات الدراسة.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لحالة الوضعية المالية لمؤسسة الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي للعمال الأجراء استطعنا و ذلك إستنادا إلى المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة حيث قمنا بإعداد الميزانية المالية للسنتين 2019_2020 و على أساسها قمنا بالتشخيص المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية هذا ما أمكننا من الوصول إلى العديد من النتائج أهمها:

- مدى أهمية التشخيص المالي لمعرفة أداء المؤسسة و تقدير المخاطر المالية
- النتائج التي تحصلنا عليها تبين أن الوضع المالي المؤسسة غير جيد لأنها لم تتمكن من تحقيق التوازن المالي خلال السنوات المدروسة :

خاتمة

حوصلة عامة:

يعتبر التشخيص المالي أداة فعالة للغاية لتقييم الوضع المالي للمؤسسة حيث يتيح لنا معرفة الوضع الحقيقي ، وذلك لضمان السير الحسن نحو الأهداف المحددة، ولذا يسعى من خلالها المسير الكشف عن أسباب ضعف المؤسسة للخروج منها وتجنبها مستقبلاً، ونقاط القوة وتعزيزها من خلال القرارات المثالية. وبما أن أغلب المؤسسات تعاني وتشكو من غموض القرارات المتخذة مما قد يعرضها لمخاطر تهدد حياتها و إستمراريتها، أصبح من الضروري إجراء التشخيص المالي، كونه لا يقتصر على تحديد المركز المالي فقط بل يتعدى ذلك إلى مساهمته كأداة لتقدير المخاطر المالية الناتجة عن الأنشطة المالية للمؤسسة الإقتصادية.

لذا تناولنا موضوع بالغ الأهمية ألا وهو دور التشخيص المالي كأداة لتقدير المخاطر المالية بالمؤسسة الإقتصادية. وبعد معالجتنا وتحليلنا لمختلف الجوانب الموضوع الدراسة بدءاً من الجانب النظري وصولاً إلى الجانب التطبيقي وذلك من خلال تطبيق النسب والمؤشرات المالية لمعرفة كيفية مساهمة هذه الأدوات في تقدير المخاطر المالية في مؤسسة الصندوق الوطني للتأمينات و الضمان الإجتماعي .

أولاً: إختبار الفرضيات

من خلال ما تم التعرض إليه في محتوى الموضوع وقصد الإجابة عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية المطروحة في المقدمة تم إختبار صحة الفرضيات من عدمها.

الفرضية الأولى: تكمن العلاقة بين المخاطر المالية من خلال تتبع مراحل إدارة المخاطر المالية وعلى أساس إختبار هذه الفرضية تعتبر صحيحة والتي تنص على وجود علاقة مباشرة بين التشخيص المالي والمخاطر المالية وذلك من خلال ما تم التطرق إليه في الفصل النظري والتطبيقي.

الفرضية الثانية: يتم إستخدام المؤشرات والنسب المالية كأداة لتشخيص المالي في تحديد المخاطر المالية لمؤسسة التأمين و الضمان الإجتماعي، ومن خلال ما تم معالجته في شقي البحث أثبتنا صحة الفرضية. أن بين أدوات التشخيص المالي مؤشرات توازن المالي والمتمثلة في رأس المال العامل وإحتياجات رأس المال العامل الصافي الإجمالي والخزينة، أما النسب المالية من بينها نجد نسب السيولة ونسب التمويل و نسب المردودية ومن تم تحديد نقاط القوة و الضعف المؤسسة، إذن هي فرضية صحيحة

ثانياً: النتائج

إن عملية التشخيص المالي عبارة عن عملية يقوم بها المشخص المالي داخل المؤسسة والذي يهدف إلى التعرف على نقاط القوة و الضعف بإستخدام مجموعة من الأدوات التي تعمل على تقدير المخاطر المالية. يعتبر التشخيص المالي أداة جد مهمة تسمح لنا بالتحقق من المركز المالي للمؤسسة و التنبؤ وتقدير الأخطار المالية الممكنة حدوثها مستقبلاً

إن التشخيص المالي هو عبارة عن علم له أدوات وطرق تهتم بجمع ومعالجة البيانات و إتخاذ القرارات المالية للمؤسسة.

المخاطر المالية العامل المهدد الذي يعرقل سيرورة المؤسسة.

يعتبر التشخيص المالي من أهم العمليات التي تعتمد عليها المؤسسة في تقييم أدائها المالي وذلك من خلال دراسة قوائمها المالية وتحليلها بالإعتماد على المؤشرات والنسب المالية.

تبين من خلال المؤشرات المالية (رأس المال عامل الصافي الإجمالي سالب، إحتياج رأس مال العامل صافي الإجمالي سالب، الخزينة موجبة) أن المؤسسة غير متوازنة مالياً خلال سنوات الدراسة. لعدم توفرها لشروط التوازن المالي.

وفي النتائج المتحصل عليها من خلال السيولة تظهر أن المؤسسة تواجه تحديات وعليها اتخاذ إجراءات لتحسين سيولتها المختصرة و الجاهزة وذلك خلال 2019-2020.

وأن المؤسسة تتمتع بنسبة الإستقلالية ونسبة قابلية السداد خلال سنتي الدراسة.

للمؤسسة مردودية مالية ومردودية إقتصادية أي أن المؤسسة تتمتع بكفاءة في تسيير مواردها.

ثالثاً: التوصيات

من خلال ما سبق يمكن وضع مجموعة من التوصيات كما يلي:

- ينبغي على المؤسسة مواكبة كل المستجدات و أن تكون يقظة في عالم التسيير وخاصة تقدير المخاطر المالية

خاتمة

- يجب إعتبار التشخيص إجراء تفسيري لا بد من القيام به بصفة دورية من أجل معرفة الوضعية الحالية للشركة وتسهيل عملية إتخاذ القرارات الصحيحة لتقدير المخاطر المالية.
- إستعمال تقنيات التشخيص المالي وذلك من خلال مختلف أدواته المتمثلة في مؤشرات والنسب المالية من أجل معرفة الوضعية المالية بصورة واضحة.

رابعاً: أفاق الدراسة

وفي الختام لا يزال موضوع التشخيص المالي ودوره كأداة لتقدير مخاطر مالية في المؤسسات الإقتصادية شاسعاً، وينطوي على العديد من الجوانب التي لم يتسنى لنا التطرق إليها كلها نظراً لحدود الدراسة، ويبقى مجرد محاولة وبالتالي قد تكون إمتداداً للبحوث المستقبلية، والمتمثلة في :

- دور التشخيص المالي في التخطيط المستقبلي للمؤسسة
- دور التشخيص المالي في إتخاذ القرارات المالية
- دور التشخيص المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً- الكتب:

- 1- إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ،ذهبية بن عبد الرحمان، التسيير المالي ،دار وائل للنشر و التوزيع ،عمان 2011
- 2- وفاء حمدوش ،التشخيص المالي محاضرات و تطبيقات ،جامعة باجي مختار _عنابة ،ألفا للوثائق للنشر و التوزيع ،2023

ثانياً- المذكرات والاطروحات:

- 1- بولمعلي سامية، لعبني خديجة، استخدام أدوات التشخيص المالي في إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين مذكرة ماستر، تخصص إدارة مالية ، جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل ص 17 ، ، 2022/2023
- 2- بوقليع خديجة، مجدوب يمينة ،دور التشخيص المالي في تقييم المخاطر المالية ،مذكرة ماستر أكاديمي تخصص إدارة مالية ،جامعة محمد الصديق بن يحي ،جيجل 2019_2020
- 3- العمامرة عبد الباسط، العايبي الطاهر ،منصر طارق ، العمامرة فيصل، التشخيص المالي و دوره في مواجهة المخاطر المالية في المؤسسة الإقتصادية، مذكرة ماستر تخصص محاسبة ، جامعة الشهيد حمه لخضر
- 4- بلوادي بدره درويش ،دور التشخيص المالي في تسيير المخاطر المالية في المؤسسة الإقتصادية ، مذكرة ماستر ،تخصص إدارة مالية ،جامعة العربي بن مهدي ، أم البواقي 2018_2019

ثالثاً- المقالات و المجلات

- 3-أ.كلثوم اليز،أمولود حواس ،مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات ،التشخيص المالي كأداة لتحديد الخيار الإستراتيجي بالمؤسسة ،العدد الثالث ،جامعة البويرة ، صفحة 281_306
- 4- دردوري لحسن ،مطبوعة في مقياس التشخيص المالي لطلبة السنة أولى ماستر تخصص مالية و حاكمية المؤسسة و مالية و إقتصاد دولي ،جامعة محمد خيضر _يسكرة 2014_2015
- 5-أ.وكال نور الدين ،أ.خليفة الحاج ،مقال في التشخيص المالي أداة لرسم الإستراتيجية المالية للمؤسسة ،الآفاق للدراسات الإقتصادية .العدد الأول صفحة 126_140

قائمة المصادر و المراجع

- 6- أ.كلاش مريم ،أ.بهلول نور الدين ،دور إدارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية ،مجلة الإستراتيجية و التنمية،المجلد 11 ،العدد 03_خاص (أفريل 2021) الصفحة 436 452 تاريخ النشر 27/04/2021 ،جامعة سوق أهراس
- 7- د.بلقطة ابراهيم مطبوعة محاضرات في مقياس إدارة المخاطر المالية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس علوم التسيير تخصص إدارة مالية،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ،2020/2021
- 8- أ.فاطمة بوهالي إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الإقتصادية _دراسة حالة عدد من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ،مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية _العدد الإقتصادي _35(01) ،جامعة زيان عاشور بالجلفة.